

إذا الشعب يوماً
أراد الحياة
فلا بدّ أن يستجيب
القدر

الإرادة

نشرة سياسية إخبارية جامعة



جانفي 2010

العدد الثالث عشر

المدير المسؤول: محمد جمور

الموقع : www.hezbelamal.org/alirada

البريد الإلكتروني : alirada@hezbelamal.org

في هذا العدد

الإفتتاحية: هل فات الأوان؟
قراءة في ميزانية سنة 2010
خصخصة القطاع العام مستمرة
صندوقا الضمان الإجتماعي إلى أين؟
مسلسل غلق المؤسسات يتواصل
الحكومة تعد بخلق 70.000 موطن شغل سنة 2010، لكن لن تقضي على البطالة
أخبار الحريات ومنظمات المجتمع المدني
الاقتصاد التونسي يحتاج إلى مراجعة ولن ينعشه التفاؤل
مؤشرات عن الظرف الإقتصادي التونسي
هل تجاوزت البلدان الرأسمالية الكبرى الأزمة؟
في العراق ينتصر الانتماء الوطني على الانتماء المذهبي
في الذكرى الأولى للعدوان الصهيوني على غزة
لماذا الجدار الفولاذي الذي سيقام تحت الأرض؟

هل فات الأوان؟

وفي الدفاع عن حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا تسكت عن مظاهر الحيف أو الظلم ولا تجاري الخطأ بل تصدع بالحق دون افتعال أو تشنج. وقد يعترض من ينظر إلى النتيجة النهائية المتمثلة في الحصاد الانتخابي للاستحقاق، وهو حصاد لم يجسد حيوية المشهد السياسي وثرأه بل تمادى في تكريس المشهد القديم وفاقمه، ويمكن من هذه الزاوية أن نرى أن الانتخابات قد كانت فرصة مهدورة إذ كان يمكن أن تسمح بتجاوز الحالة السابقة وتحقق تقدما ملموسا على طريق الديمقراطية الحقيقية. ولكن هل فات الأوان؟ وهل أن الفرصة المهدورة بات من المتعذر تعويضها؟

نحن نقول لا. نعم نحن نقول إن فرصة تدارك الأوضاع مازالت ممكنة، وفرصة تطوير الحياة السياسية للبلاد نحو انفتاح حقيقي مازالت واردة بل لعلها اليوم أكثر إلحاحا وتأكدا. نحن نعتبر أن الخطوة الانفراجية المتمثلة في إطلاق سراح مساجين الحوض المنجمي أمر إيجابي ولكن يجب أن تستكمل هذه الخطوة بطي صفحة هذا الملف نهائيا والانتقال من وضع السراح الشرطي إلى فسخ تام للعقوبة في إطار عفو عام وتمكين هؤلاء المواطنين من كافة حقوقهم المترتبة على ذلك وفي طليعتها حقهم في العودة لمواقع عملهم، والانكباب على المعالجة الجذرية لملف التشغيل والتنمية في هذه الجهة وسائر الجهات المحرومة من وطننا، بكل عمق، وبشريك كل الطاقات والكفاءات المعنية.

• كما أننا نرى أن الوقائع أثبتت أن الحاجة باتت ماسة لتقنين القوى السياسية المدنية الفاعلة على الأرض والاعتراف بحقها في العمل القانوني الذي يمكنها من النهوض بواجبها الوطني والتقدمي في تأطير المواطنين والإسهام في بلورة الحلول الممكنة والضرورية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتأمين الحياة الكريمة لأبناء الشعب.

• كما أن إصلاح المجلة الانتخابية ومجمل القوانين المتعلقة بتنظيم السياسية وتفعيلها باتت متأكدة.

• كما أن الحاجة باتت ملحة لمراجعة وضع الإعلام في اتجاه إطلاق حرية التعبير واستغلال سائر فضاءات التواصل والإبداع، بما يحفز المشاركة الإيجابية ويرفع القيود عن الاجتهادات البناءة حتى وإن اختلفت أو تعارضت مع رؤى الحزب الحاكم، إن معارضة مسؤولة وجديّة جدية بأن يفسح لها المجال للعب دورها كاملا في التعبير والتأطير والإثراء للحياة السياسية في البلاد بما تقترحه من مقاربات وحلول ضمن تعددية فعلية وديمقراطية حقيقية وهذا يستدعي كف الحزب الحاكم عن سلوك الاستفراد بالشأن العام، وفرض هيمنته على

اليوم وبعد انقضاء فترة من الوقت على انتخابات أكتوبر 2009 من حقنا أن نتأمل المشهد السياسي ونستنتج ما آلت إليه أوضاع البلاد. إن أول استنتاج سياسي أثبتته تجربة هذه الانتخابات يتمثل في أن منهج المعارضة الجديّة ومنهج المشاركة النضالية النشيطة كان الخيار السياسي الصائب وهو الخيار الذي دافع عنه حزب العمل الوطني الديمقراطي ونقذه مع حلفائه في المبادرة الوطنية من أجل الديمقراطية والتقدم، ورغم العراقيل والصعوبات العديدة، فإن أهداف هذا التمشي الذي حدّد الرهان الأساسي في التوجه للشعب وخوض تجربة افتكاك حق الاختيار الحرّ وتكريس معنى المواطنة والاحتكام للإرادة الشعبية وممارسة كل ذلك مع الناس قبل وأثناء وبعد الحملة الانتخابية، كان خيارا مجديا التفت حوله جماهير غفيرة من أبناء شعبنا، وكرّسته فعليا أثناء الانتخابات في مختلف مراحلها سواء بتجاوبها مع الدعاية المباشرة المكتوبة من خلال بياني الانتخابات الرئاسية والتشريعية أو المسموعة والمرئية رغم التضييقات العديدة، أو من خلال حضورها المباشر لأنشطة المبادرة الوطنية واجتماعاتها التي كسرت أجواء الحصار والأحادية وبرهنت بالملموس لدى آلاف الناس أن سياسات أخرى بديلة في مختلف المجالات ممكنة، سياسات تحقق العدل الاجتماعي وتنتصر للقضايا الوطنية العادلة وتواجه الأزمة الاقتصادية وتعالج مظاهر البطالة والفقر وتدني الخدمات وتطورّ التعليم وتنهض بحياة الناس المادية والروحية ممكنة كذلك، وأن المدخل لكل ذلك هو ديمقراطية الحياة السياسية بما يسمح للمواطنين أن يختاروا من يحكمهم وبالبرنامج الذي يخدم مصالحهم.

لم يكن من الممكن أن يلمس الناس أهمية ذلك بدون تلك المشاركة النضالية، من دون استغلال ذلك الهامش - رغم كل العراقيل - الذي فتحته الحملة الانتخابية، بل إن العراقيل والتجاوزات التي واجهها المناضلون والمعارضون الجديون بالتصدي لها والتثديد بها، والاعتراض عليها هي التي أعطت لمعركة الانتخابات طابعها السياسي المعارض بامتياز، وهي التي بعثت في الناس الأمل بأن الحقوق يمكن أن تفتك إذا ما وجدت نساء ورجالا أوفياء للشعب ومستعدين للتضحية، لا يتعالون على الشعب ولا يحتقرون إمكانية لذلك، يراهنون عليه ويسيروا معه لا بعيدا عنه، لا يتقدمون عنه أو يتخلفون، بل يلتزمون به ويتصدرون معاركه المدروسة الممكنة والمجدية بكل واقعية وبكل ثبات وجرأة كذلك. وقد تجلّى ذلك في خطاب المبادرة الوطنية وخطتها العملية أثناء خوض هذه الانتخابات التي عولت فيها بالكامل على القوى الذاتية وقطعت مع أوامم الاعتماد على القوى الخارجية ذات المنازاع الهيمنية، كما تصدّت لأي انحراف يسقط في الإسفاف أو التشخيص المبنتل وبيّنت أن هناك معارضة لا تساوّم في مطالب الشعب الحقيقية

إلى الأمام وتجاهل متطلبات الإصلاح واتباع منهج الأرض المحروقة التي تحشر الجميع إما في معسكر الولاء أو معسكر التخوين هو الذي يفتح الباب واسعا نحو التدخل الأجنبي الامبريالي في شؤون البلاد الداخلية. إننا إذا لم نسر نحو إصلاح أوضاعنا بثقة وثبات ودون تفریط أو تهاون في سيادتنا الوطنية ودون إقصاء لأي طرف وطني تحدوه روح بناءة، سنسير نحو تهيئة الظروف لتدخل القوى الهيمنية التي تريد فرض أجنداتها علينا بما يخدم مخططاتها ويفرض بدائلها ويؤبد مشاكلنا ويعرقل تطورها الوطني والديمقراطي الذي بنتنا في أمس الحاجة لتجسيمه ورفع وتيرته لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة التي يجب مواجهتها بتبصر ومسؤولية.

أبو خالد

دواليب الإدارة، وتهميش كل معارضية ونعتهم بالتهافت وانعدام المصداقية والقدح في وطنيتهم.

• إن إصلاحا سياسيا جديا يأخذ في الاعتبار ما نحن مقبلون عليه من استحقاقات في الفترة القادمة، وما نحن ملزمون بمواجهته من صعوبات سواء على مستوى السياسي بما يخدم تكريس ديمقراطية حقيقية وتعددية فعلية تمكن الناس من اختيار من يحكمهم ضمن نظام سياسي مدني جمهوري يحتكم فيه فعلا للاقتراع العام الحر والنزيه.

• أو على مستوى مواجهة مشاكل التنمية، والانكسارات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، وتوفير مواطن الشغل وظروف العيش الكريم لكل أبناء تونس وتحقيق تطلعاتهم وتحسينهم ضد نوازع اليأس أو التعصب. ولن يتحقق ذلك في ظل تواصل إقصاء أو تهميش القوى السياسية المدنية الفاعلة التي تمثل المعارضة الجدية والمسؤولة. بل إن سياسة الهروب

إحياء أربعينية

على الباكالوريا ودرس الحقوق وكان من الإطارات الفاعلة في المؤتمر 18 للاتحاد العام لطلبة تونس.

ومع اكتمال تجربته الاجتماعية والنضالية الحية إتجه إلى الدفاع عن مشروع إنجاز ذات سياسة للطبقة العاملة وعموم الكادحين وهكذا كتب عديد المقالات أمضاها باسم "الحكيم" دافع فيها عن مشروع تأسيس حزب العمل الوطني الديمقراطي متحملا مسؤولية مركزية فيه إلى أن فقدناه في 2009/12/06.

وقد كان حريصا طوال حياته على الجمع بين العمق المعرفي والنجاحة العملية والانصهار داخل الجماهير وقد تذاكر من حضروا أربعينيته ووفاته النضالية دفاعا عن الشباب التلميذ والطالبي، وتأييره لاعتصام المطرودين في الاتحاد المحلي بالوسلانية وهو يعاني من المرض الذي لم يقعه وكذلك تنظيم نضالات أهل بلده ضد مزار التلوث البيئي التي تسببت فيها شركة أجنبية تشغل محاضر الجهة.

ولم يرغب عن كل من عرفه عمق محبته لأبناء الشعب واحتضانه لكل المحتاجين للمساعدة فقد كان بيته مفتوحا وقلبه متسعا للجميع، وعزاء كل من عرفه وتذكره أنه وإن غادرنا بجسمه فهو ما زال معنا بمسيرته ومشروعه السياسي والاجتماعي والإنساني وبحكمته التي لا تنسى.

أحيا مناضلو حزب العمل الوطني الديمقراطي وعائلة العابدي أربعينية الفقيد دغبوج العابدي أحد مؤسسي الحزب بمنزل عائلته بمعتمدية الوسلاتية.

وقد كانت مناسبة مهيبة تدخل فيها رفاق الراحل عن مناقبه بأبعادها النضالية والإنسانية.

والفقيد من مواليد سنة 1954 زاول تعليمه الابتدائي والثانوي ببلدة نصر الله بالقيروان وأطرد من المعهد بسبب انخراطه في التحركات التلميزية سنة 1973 فانتقل إلى معهد حفوز حيث أحرز على مؤهل التقني للاقتصاد والتصرف. وسافر إلى سوريا ومنها إلى جنوب لبنان لينخرط في المقاومة الفلسطينية. وعاد بعد ذلك إلى المغرب ثم سافر إلى فرنسا ومنها رجع إلى تونس وياشر العمل بقطاع السياحة بشركة التنمية السياحية بسوسة الشمالية. وعاش أحداث 26 جانفي منحاذا للشرعية ضد التنصيب وشارك في التجربة النضالية للشعب السريّة وتحمل لاحقا مسؤولية الكتابة العامة للنقابة الأساسية بمؤسسته وكان حريصا على ربط النضال الاجتماعي ببعده السياسي والفكري لذلك كان من دعاة الخط الوطني الديمقراطي في الحركة الطالبية التي التحق بها بعد أن تحصل

قراءة في ميزانية سنة 2010

و فيما يلي الهيكل العامة لموارد الميزانية

أ- الموارد الذاتية للميزانية:

تشمل هذه الموارد على موارد جبائية وهي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة إذ تمثل 83% من جملة الموارد الذاتية فيما تمثل الموارد غير الجبائية (وهي تشمل عائدات البترول والنفوسفاط ومداخيل الخوصصة ومداخيل المنشآت العمومية إلخ ..) 17% من تلك الموارد.

وبلغ حجم الموارد الجبائية 11602 م.د مسجلا بذلك زيادة بنسبة 10,3% مقارنة مع سنة 2009.

أما الموارد غير الجبائية المتوقعة فإنها حددت بـ 2564 م.د (بزيادة 8,9% مقارنة مع ميزانية السنة المنقضية).

سنحاول في هذا المقال استعراض أهم ملامح ميزانية الدولة لسنة 2010 والإجراءات الجبائية المتخذة ضمن قانون المالية الجديد والمشاريع الجبائية التي ستتجزها الدولة خلال الفترة المقبلة.

I- سمات ميزانية سنة 2010-

تبلغ ميزانية الدولة موارد وإنفاقا 18235 مليون دينار (م.د) مسجلة بذلك زيادة بحوالي 1029 م.د (أو 6%) مقارنة مع ميزانية سنة 2009.

1 - موارد الميزانية

تنقسم موارد الميزانية إلى صنفين اثنين :

أ- موارد ذاتية وتبلغ 14166 م.د

ب- موارد الاقتراض وهي القروض الداخلية والخارجية التي تلجأ لها الدولة لتغطية عجز الميزانية وتبلغ 4069 م.د.

I- الموارد الذاتية

النسبة	التقديرات (م.د)		
59,85	10913	(1) المداخيل الجبائية الاعتيادية	
25,21	4596	الأداءات المباشرة الاعتيادية	
34,64	6317	الأداءات والمعالم غير المباشرة	
10,6	1932,5	(2) المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	
	1391	المداخيل المالية الاعتيادية	
	541,5	مداخيل أملاك الدولة	
1,83	333	(3) المداخيل غير الاعتيادية	
5,42	987,5	(4) موارد صناديق الخزينة	
77,70	14166	جملة الموارد الداخلية	

II - موارد الاقتراض

2951	موارد الاقتراض الداخلي
1118	موارد الاقتراض الخارجي
4069	جملة موارد الاقتراض

18235	جملة موارد الميزانية
-------	----------------------

- المعاليم الديوانية (515 م.د)
 - الأداء على القيمة المضافة (3375 م.د)
 - معلوم الاستهلاك (1540 م.د) وهو معلوم توظفه الدولة على البنزين والزيوت والتبغ والوقيد والمشروبات الكحولية وعلى منتوجات استهلاكية أخرى.
 - معاليم التسجيل والمعاليم على النقل وغيرها (887 م.د)
- الأداء على القيمة المضافة يوظف على السلع والخدمات كالكهرباء والغاز والماء، والهاتف والتنقل وغيرها بنسب هامة تصل إلى حد 18% مما يتسبب في ارتفاع أسعار البضائع والخدمات وهو أمر يتضرر منه الشغالون وأصحاب الدخل المتواضع من جمهور المواطنين.
- هذا ونشير إلى تراجع مداخيل الدولة المتأينة من المعاليم الديوانية نتيجة انخراطها في منظمة التجارة العالمية وإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مما يدفعها حتما إلى سد النقص عبر توظيف نسب مشطة على معاليم الاستهلاك والأداء على القيمة المضافة.
- قد تسبب إلغاء العمل بالرسوم الجمركية إذن في تقلص مداخيل الدولة مما ساهم في استمرار عجز الميزانية الأمر الذي يستوجب من الدولة اللجوء إلى الاقتراض لخلق التوازن بين الموارد والدفعات.

ب- موارد الاقتراض

ستلجأ إذن الدولة إلى اقتراض 4069 م.د هذه السنة، من السوق المالية الداخلية في حدود 2951 م.د و 1118 م.د من السوق المالية العالمية علما وأن شروط الاقتراض في هذه السوق أصبحت مجففة وقاسية مع احتداد الأزمة العالمية وتخميم شبوح

ما يجب أن نشير إليه في باب الأداءات المباشرة الاعتيادية هو أهمية مساهمة الضريبة على مرتبات وأجور الشغالين في حجمها الجملي.

فالدولة ستقتطع من مداخيلهم ما لا يقل عن 1980 م د بعنوان الضريبة على المرتبات والأجور في حين أن الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون مهنا صناعية وتجارية ومهنا حرة سوف يدفعون 157,5 م.د بعنوان أرباح مداخيلهم.

أما الشركات البترولية وغير البترولية فإنها ستدفع 1518,5 م.د

هذا يعني بكل بساطة أن محصول الضرائب المباشرة التي تستخلصها الدولة من الأجراء يفوق حجم الضرائب التي توظفها الدولة على مرابيح الأشخاص الطبيعيين والشركات مجتمعين والتي بلغ حجمها الجملي 1676 م.د.

إن هذه الأرقام تؤكد مرة أخرى الحيف الذي يطال الأجراء وانعدام العدالة الجبائية.

فالدولة تستخلص الجزء الأوفر من الضريبة الموظفة على أجور ومرتببات الأجراء مباشرة عن طريق الخصم المباشر وعلى قاعدة مداخيل معلومة ومضبوطة مما يصعب معه عليهم إن لم نقل يستحيل عليهم التهرب من القيام بالواجب الجبائي. لكن غيرهم الذي يستأثر بالجانب الأوفر من الثروة فإنه يتمكن، عبر اختيار النظام التقديري والغش والاعفاءات والتهرب الجبائي من الإفلات من دفع الضريبة على مرابيحهم وعلى ثروتهم.

هذا وما تجدر كذلك الإشارة إليه هو النسبة الهامة التي تحتلها الأداءات والمعاليم غير المباشرة في المداخيل الجبائية للدولة، فحجمها يبلغ 6317,7 م.د.

وهي تشمل بالخصوص:

الجديدة لتسديد قروض خارجية قديمة، لو وقعت مراجعة سياسة الإعفاءات والإميازات الجبائية السخية المنتهجة حاليا ولو تصدت الدولة كذلك إلى ظاهرة التهرب الجبائي التي يمارسها أكثر الناس ثراء في هذه البلاد.

الإفلاس على عدد من الدول كإسبانيا واليونان والمجر وإمارة دبي إلخ....

لقد بينت العديد من الدراسات والبحوث أنه بإمكان تفادي عجز الميزانية وبالتالي عدم اللجوء إلى القروض الخارجية

(2) نفقات الميزانية : تبلغ نفقات الميزانية 18235 م.د. وتنقسم إجمالاً وأساساً إلى 3 أصناف :

النسبة	الحجم	
55,36%	9950 م.د.	(أ) نفقات التصرف وتشمل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح ونفقات التدخل العمومي ونفقات التصرف الطارئة
24,68%	3657,5 م.د.	(ب) نفقات التنمية
19,6%	3640 م.د.	(ج) تسديد الدين العمومي

II - الإجراءات الجبائية التي تضمنها قانون المالية

انصرف اهتمام الدولة كالعادة وبالدرجة الأولى إلى إتخاذ إجراءات تحفيزية للإستثمار الخاص والتصدير ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات وخاصة منها المصدرة ولم تخص الفئات الشعبية وخاصة طبقة الأجراء بإجراءات جبائية من شأنها أن ترسي عدالة جبائية، واكتفت الدولة بالترفيف في المبلغ الواجب خصمه من قاعدة الأداء على الدخل بعنوان البنت أو الإبن الذي يزاول التعليم العالي من 300 إلى 600 د.

كما رفعت في المبلغ المخصص من قاعدة الأداء على الدخل بعنوان الطفل المعوق من 750 إلى 1000 د.

إذن لم تصنع الدولة إلى الأصوات المنادية بضرورة مراجعة سلم الأداء على الأجور والمرتبات وبضرورة الترفيع في قسط الدخل غير الخاضع للأداء كالترفيع في المبالغ التي تخصم من قاعدة إحتساب الضريبة على دخل الأجراء.

ولم يتضمن قانون المالية كذلك إرساء الضريبة على الثروة الذي أصبح مطلباً لدى فئات واسعة من الرأي العام لأنه أقرب للعدالة الجبائية من الأداء على الدخل.

ولم يأت قانون المالية الجديد بإجراءات تجسد عزم الدولة على مقاومة ظاهرة التهرب الجبائي التي تحرم الدولة من مداخيل هامة فضلاً عن كونها تتسبب في تواصل إختلال التوازن في ميزانية الدولة بين الموارد والدفعات بل في إستفحال هذا الإختلال.

ليس هذا فقط بل إن الدولة ماضية في الإهتمام أكثر فأكثر بالمستثمرين وذلك من خلال إنكبابها على إعداد نظام جديد للتحفيز على الإستثمار.

نود أن نسوق بعض الملاحظات السريعة حول نفقات الميزانية.

- تستأثر ميزانية وزارات السيادة (وزارة أولى - وزارة الداخلية، وزارة الدفاع ووزارة الخارجية) بـ 2072,159 م.د أي بنسبة 11,36% من نفقات الميزانية منها 1017,644 م.د أسندت لوزارة الداخلية والتنمية المحلية وحدها.

- خصصت 2329,538 م.د (أو 12,78%) لنفقات تصرفها الوزارة المتدخلة في الميدان الاقتصادي والمالي.

- أسندت 250,5196 م.د لنفقات تصرف وزارات التعليم والثقافة والشؤون الإجتماعية والشباب والرياضة والمرأة والصحة.

- بالنسبة للدين العمومي سنتطرق الدولة لإنفاق 1180 م د لتسديد الدين الخارجي (موزعة بين 565 م.د لتسديد أصل الدين و 615 م.د لتسديد الفوائض) و 2400 م.د لتسديد الدين الداخلي.

نلاحظ إذن أن القروض التي ستسعى الدولة للحصول عليها تعادل حجم الدين الخارجي الذي حلّ أجل تسديده من طرف الدولة هذه السنة.

- وتبرز المعطيات الخاصة بالدين الخارجي عبء الفوائض الموظفة على الديون التي تتحصل عليها الدولة من السوق العالمية

- سيخصّص مبلغ 1500 م.د من الميزانية لنفقات الدعم أي دعم المحروقات (في حدود 550 م.د) ودعم المواد الأساسية (730 م.د) ودعم النقل العمومي (220 م.د)

III - نحو التخفيف من الضغط الجبائي على

المؤسسات

وأعلن وزير المالية أثناء مناقشة مشروع الميزانية عن شروع مصالح وزارته في إعداد تصور عام وعميق للإصلاح الجبائي ووضع نظام جديد لدفع الإستثمار وذلك من خلال صياغة نظام جبائي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولم يكشف الوزير عن ملامح هذا الإصلاح مكتفيا بالتأكيد أن من أهدافه الأساسية التخفيف من العبء الجبائي الذي يتقل كاهل هذه المؤسسات.

كما أنه لم يذكر ما إذا كانت المؤسسات المصدرة هي التي ستتمتع بجملة الحوافز الجبائية وغير الجبائية المزمع إقرارها أو أنها ستشمل جميع المؤسسات مهما كان نوع نشاطها ونظامه.

مع الملاحظ أن الدولة التي لا تزال تعتبر أن قطاع التصدير هو قاطرة الإقتصاد الوطني، دأبت على تمتيع المؤسسات الموجهة لنشاطها للتصدير سواء كانت تونسية أو غير تونسية بالعديد من الحوافز الجبائية وغير الجبائية

عن طريق الإعفاءات المتنوعة (إعفاء من دفع الضريبة على المرابيح، إعفاء من أداء القيمة المضافة إعفاءات على التوريد، إعفاء من دفع المساهمات الإجتماعية المحمولة على المؤجر إلخ...) والتسهيلات الأخرى دون الإنتقالات إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي توجه إنتاجها إلى السوق الداخلية.

هذه المؤسسات لا تجد الحماية من المنافسة اللامشروعة التي يمارسها الناشطون في استيراد البضائع الأجنبية بطرق غير قانونية وغير شفافة وترويجها في السوق المحلية الأمر الذي ساهم في انقراض العديد من المؤسسات وإفلاس أصحابها والقضاء على آلاف مواطن الشغل ومصادر الرزق.

أن عدم الأخذ في الاعتبار مصالح هذه المؤسسات والعاملين بها سوف يقلص من موارد الدولة الجبائية ويساهم في تفاقم ظاهرة البطالة، ويزيد الاحتقان الاجتماعي حدة.

المراقب

خصخصة القطاع العام مستمرة

متنوع تشرف عليه الدولة. وبعض المؤسسات العمومية التي تم تخصيصها أو التي تعترم الدولة خصوصتها كان لها احتكار على غرار الخطوط الجوية التونسية أو الشركة التونسية للملاحة أو الشركة التونسية للسكر إلخ.....

لان قطاع نشاطها اعتبر استراتيجيا وحيويا بالنسبة للبلاد هل قررت الدولة خصخصة هذه المؤسسات لأنها أصبحت عبء على ميزانية الدولة ولتدهور وضعها المالي ولعدم جدواها الاقتصادية أو اتخذ هذا القرار تجسيدا للمبدأ الليبرالي القائل بضرورة احجام الدولة عن التدخل في القطاعات المنتجة وترك هذا المجال للمبادرة الخاصة فقط؟ حتى لو كان التصرف في المؤسسات العمومية سليما ومردوديتها كافية وتوازنتها المالية قائمة؟ للرأي العام الحق في معرفة أسباب الخصخصة وأسانيدها الموضوعية وهل ستتم عملية الخصخصة بالشفافية؟

وهل سيحترم مبدأ المساواة بين المتنافسين عليها؟ وهل ستحال بأثمان تعكس القيمة الحقيقية لأصولها أم سيقع التفويت فيها بأثمان بخسة؟ وهل سيدمج أجراءها المسرحون من جديد في سوق الشغل أم سيعززون جيش المعطلين عن العمل أو ستقع إحالتهم على التقاعد المبكر بما يعني ذلك من خسارة لقوة انتاجهم وإتقال كاهل الصناديق الاجتماعية التي تشكو عجزا متفاقما؟

المواطن يطرح هذه الأسئلة المشروعة من حقه أن يطمئن على اقتصاد بلده.

المراقب

يبدو أن الدولة مقرة العزم على مواصلة تصفية القطاع العمومي المنتج خلال عام 2010 وذلك إما بخصخصة المؤسسات العمومية خصخصة كاملة أو جزئية أو عن طريق فتح رأس مالها للقطاع الخاص (عن طريق البيع العمومي للأسهم) أو عن طريق تصفيتها.

ومن المؤسسات التي من المنتظر أن يشملها مثل تلك الإجراءات:

- الشركة الوطنية لتصنيع دواليب السيارات
- الشركة الوطنية للأسمدة الوطنية
- نزل نادي صقانس
- الشركة التونسية لصناعة السكر (بباجة)
- الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية (ستيب)
- شركة الفولاذ (بمنزل بورقيبة)
- الشركة التونسية للملاحة
- الشركة التونسية لتوزيع البترول (عجيل)
- الشركة التونسية لإعادة التامين
- تأمينات سليم
- الشركة العصرية للإيجار المالي
- عقارية الشارع
- نزل قصر سوسة (سوس بلاص)
- الشركة التونسية لتربية الدواجن
- شركة التنمية الفلاحية لخماس

هذه المؤسسات تشغل آلاف الأجراء من عمال وإطارات وأنشئت بالمال العام في إطار خطة لبناء نسيج اقتصادي محلي

صندوقا الضمان الإجتماعي إلى أين؟

وانتشار أنماط التشغيل الهشة ويغلق المؤسسات وما يصحبها من تسريح العمال أو إحالتهم على التقاعد المبكر وبتجميد الأجور أو الزيادة فيها بمقادير ضئيلة.

ما هو حجم عجز صندوق الضمان الإجتماعي وما هي أسبابه وما هي الحلول الممكنة لتجاوز وضعهما ، تلك هي الإشكاليات التي سيحاول هذا المقال التطرق إليها.

1) تفاقم عجز صندوق الضمان الإجتماعي

أبرزت دراسة قام بها الإتحاد العام التونسي للشغل أن صندوق الضمان الإجتماعي يشكو عجزا مستمرا منذ عام 2005.

ارتفع عجز الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة من 27,865 م.د سنة 2005 إلى 37,968 م.د في السنة الموالية إلى أن بلغ 38 م.د عام 2007 (وهو رقم غير نهائي) علما وأن مداخل هذا الصندوق كانت تفوق التكاليف بـ 49,310 م.د (عام 2002) و 1,767 م.د (عام 2003) و 11,384 م.د سنة 2004.

أما عجز الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فإنه تطور من 9 م.د عام 2005 إلى 70,92 م.د سنة 2007 أي أنه تضاعف ما يقارب 8 مرات خلال عامين.

ويعزى سبب هذا العجز في الصندوقين أساسا لعجز المسجل في أنظمة التقاعد التي يشرف عليها كل واحد من الصندوقين.

1- نظام التقاعد التي يسيرها صندوق التقاعد والحيطة

تتسم أنظمة التقاعد في هذا القطاع وخاصة منها النظام العام بعجز متواصل منذ 2005 مثلما يبرزه الجدول الموالي: (الوحدة مليون دينار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المداخل	578,953	651,606	747,298	843,631	907,865	987,959	1119,778
التكاليف	591,757	666,627	737,136	825,766	920,776	1033,177	1163,383
الناتج الفني المباشر	-12,804	-15,021	10,162+	17,865+	-12,911	-45,218-	-43,605-

بالنسبة لعام 2007 لا يغطي شهرا واحدا من تكاليف الجرايات علما وأن الحد الأدنى لهذه التغطية يجب أن يكون 36 شهرا حسب معايير منظمة العمل الدولية.

أطلقت المنظمة النقابية للإتحاد العام التونسي للشغل صيحة فزع إزاء التدهور المطرد لوضعية كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أمام استفحال إنخراط توازناتهما المالية وتفاقم عجزهما.

وما زاد في قلق النقابيين هو إمكانية أن يلتهم صندوقا الضمان الاجتماعي مذكراتهما المالية في أجل لا يتجاوز سنة 2014 بالنسبة لصندوق الضمان الاجتماعي وعام 2015 بالنسبة لصندوق التقاعد والحيطة.

أثبتت الأحداث أن الزيادة في نسبة مساهمات المؤجرين والأجراء معا لفائدة صندوق الضمان الاجتماعي لم تعد كافية لسد عجزهما وتفادي إفلاسهما، وللتذكير وقع الترفيع في تلك المساهمات في العشرية الأخيرة مرتين الأولى تمت سنة 2002 والثانية سنة 2007 ولم يمكن قرار التولية القاضي بمراجعة شرطي الإحالة على التقاعد بالترفيع في شرط السن إلى 57 عاما عوضا عن 55 وفي شرط مدة العمل من 35 سنة إلى 37 سنة من تحسين الوضعية. ولم يكن بمقدور القرار القاضي بتحديد سقف الجراية التي تتمتع بها البنت التي تكون في كفالة والدها من إيقاف تدهور العجز.

المعلوم أن نظامي الضمان الاجتماعي في تونس يقومان على الطريقة التوزيعية أي على تضامن مختلف أصناف وأجيال الأجراء المشتغلين والمضمونين الاجتماعيين. وبالتالي فإن نوعية المنافع والخدمات التي يقدمها صندوقا الضمان الاجتماعي وحجمها واستمرار تسديدها والتوازنات المالية للصندوقين مرتبطة وثيق الارتباط بوضع إقتصاد البلاد وبالتشغيل وبمداخل الأجراء.

فكلما ازداد حجم الإستثمار العمومي أو الخاص وطالما واصلت المؤسسات المشغلة نشاطها وحافظت على توازناتها كثرت فرص التشغيل وبالتالي تدفقت المساهمات الاجتماعية لصندوق الضمان الاجتماعي. ويرتفع حجم مداخلها مع تحسن مداخل الأجراء من رواتب وأجور ومنح.

والعكس بالعكس أي أن نظام الضمان الاجتماعي يتقلص متأثرا بالأزمات أو بالصعوبات الإقتصادية وبتراجع مستوى التشغيل

وتشير نفس الدراسة إلى أن الاحتياطي الفني لأنظمة التقاعد (وهي الأموال الاحتياطية الموظفة في السوق المالية وفي الإقتصاد والمخصصة لمجابهة الحالات الصعبة والأزمات)

مهامه الأصلية حتى وإن كان البعض من التدخلات المذكورة يندرج ضمن التضامن الاجتماعي.

(3) التصرف غير العقلاني وغير المجدي في الاحتياطات الفنية وفوائض الأنظمة الاجتماعية ويبدو أن توظيفات أموال الصندوقين لم تكن مدروسة بالقدر الكافي الأمر الذي حرمهما من عائدات مالية إضافية هامة.

(4) تراكم الديون الراجعة للصندوقين وغير المستخلصة وتتمثل هذه الديون في سداد الأعراف للمساهمات.

نشير إلى أن عددا لا بأس به من الأعراف يذهب أحيانا إلى التهديد بغلق مؤسساتهم في وجه الأجراء إذا ما أصر الصندوق على استخلاص ديونه ومع الأسف كثيرا ما تتدخل بعض الجهات الادارية لدى الصندوق لاسعافهم بتأجيل استخلاص الديون.

(5) النقص الحاصل في التصاريح المقدمة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي تهم خاصة نظام الأجراء المستقلين ونظام الأجراء العاملين في القطاع الفلاحي وغير الفلاحي وهذا النقص يهم الأجور أو العدد الحقيقي للأجراء أو تاريخ بداية العمل.

(6) تراجع وتيرة الإنتدابات في القطاعين العام والخاص وانتشار الأشكال الهشة للتشغيل وتدني أجور عدد لا بأس به من المضمونين الاجتماعيين كعمال الحضائر وعاملات المنازل والأجراء الموسمييين.

(7) تسريح عدد هام من الأجراء واحالة الآلاف منهم على التقاعد المبكر عن طريق لجنة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية (CAREP) أو للجنة المركزية لمراقبة الطرد في القطاع الخاص.

هذه إذن أهم أسباب الوضع المالي الذي تردى إليه الصندوقان فهل تتوفر الامكانية لمعالجته؟

هناك حسب رأينا إجراءات عاجلة يجب اتخاذها إذا كانت هناك نية في إنقاذ الصندوقين وهي مرتبطة ارتباطا كليا بأسباب العجز وهي كفيلة بتقليص العجز ومنها:

(1) حصر صندوق الضمان الاجتماعي في المهام الأصلية التي بعث من أجلها مع تحديد تدخلاته الاجتماعية لفائدة المنخرطين به لا غير.

(2) إحكام توظيف الأموال الراجعة للصندوقين لضمان المردودية القصوى لها مع تجنب المضاربات الخطيرة التي تضر بتوازناته المالية.

(3) استخلاص الديون المستحقة من طرف الصندوقيين.

(4) مقاومة التصاريح الكاذبة مقاومة ناجعة واستخلاص ما يترتب عنها من خطايا.

وتؤكد نفس الدراسة أن المؤشر الديموغرافي (عدد الأجراء المباشرين بالنسبة لمنفعة واحد بجرابية) لم ينفك يتراجع حيث بلغ 3,2 عام 2007 مقابل 3,26 في سنة 2007.

(2) أنظمة التقاعد التابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

يسير هذا الصندوق 10 أنظمة للتقاعد ويمثل نظام التقاعد للأجراء العاملين في القطاع غير الفلاحي أهم نظام إذ يشمل لوحده 70% من المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتعتبر سنة 2002 منطلق عجز هذه الأنظمة ليتصاعد حجمه على مر السنين حسب الجدول التالي (الوحدة مليون دينار):

السنة	حجم العجز
2005	161,535
2006	224,457
2007	220,399

وهذه المبالغ تفوق بكثير العجز المتوقع سنة 2002 والذي كان مقدرا بـ 35 م.د فقط.

أما بقية الأنظمة التي يشرف على الصندوق فهي تشكو كذلك عجزا.

هذا وسجل تراجع للمعدل الديموغرافي من 4,56 إلى 4,44 وهو مرشح لمزيد من الانحدار إذا استمر وضع الاقتصاد التونسي وحالة سوق الشغل على ما هما عليه الآن.

لكن وضع الاحتياطات الفنية التي يتمتع بها هذا الصندوق هو أحسن مما عليه احتياطات صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية إذ تمكن من مواجهة نفقات 30 شهرا من تكاليف جريات التقاعد. لكن هذا لا يجب أن يؤدي إلى التفاؤل إذا تواصلت وتيرة العجز وما دامت اسبابه قائمة.

II- أسباب عجز صندوق الضمان الاجتماعي

إن عجز الصندوقين هو نتيجة عدة عوامل لعل أهمها:

(1) ارتفاع أمل الحياة لدى التونسيين: كان معدل أعمار المواطنين سنة 1956 لا يتجاوز 46 عاما وأصبح يفوق 70 سنة عاما فأمل الحياة لدى النساء يبلغ 76 عاما و 73 عاما بالنسبة للرجال.

(2) تحمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمهام وأعباء لا تدخل في إطار مهامه الأصلية والغرض الذي أنشئ من أجله علما أن أطرافا ليس لها علاقة بالصندوق تتمتع بعدد من تدخلاته وهذا يعني ببساطة الإنحراف بالصندوق عن

كما أن إدخال الرسملة في أنظمة الضمان الاجتماعي التونسية أو الترفيع في سن التقاعد حلال لا يمكن حتى مجرد التفكير فيهما، فالرسملة هي شكل من أشكال الادخار وهذا الأخير يفترض أن يحصل الأجراء على أجور ذات بال وهو أمر غير متوفر حاليا. أما الترفيع في سن التقاعد فهذا سيؤدي إلى سد باب الشغل أمام الشباب خاصة.

ويبقى إذن اللجوء إلى التمويل العمومي عبر ميزانية الدولة لأنظمة الضمان والحيطة الاجتماعية من الحلول الممكنة بل الضرورية لإنقاذ الصندوقين وتفاذي عجزهما على دفع الجرايات لمستحقيها.

لكن هذه الإجراءات على أهميتها تبقى غير كافية لوحدها بأن تعيد للصندوقيين توازنهما المالي ويبقى العامل المحدد لتحقيق هذا الهدف هو تنشيط سوق الشغل وهذا يستوجب نهوضا كبيرا للإقتصاد التونسي وإعادة النظر في أنماط التشغيل السائدة والحفاظ على مواطن الشغل ومراجعة نظام الإحالة على التقاعد وغيرها من الإجراءات.

ولا نخال أن اللجوء إلى زيادة جديدة في نسب اشتراكات الأجراء والمؤجرين هو الحل السليم إذ اثبتت التجربة أنه لا يمكن من تجاوز العجز الذي يتخبط فيه الصندوقان علاوة عن كونه سيضر بالمقدرة الشرائية للأجراء وبالتوازنات المالية للمؤجرين.

أبو حيفا

مسلسل غلق المؤسسات يتواصل

العمال الذين أصبحت لهم أقدمية تشكل عبء ماليا على صاحب المؤسسة، وكذلك تراجع مردود العمال باعتبار تقدمهم في السن حسب رأي صاحب العمل بطبيعة الحال، وكذلك تراجع مردودية الآلات التي لم تعد تواكب تطور التكنولوجيا الصناعية، وهناك من يغلق هذه المؤسسة ويفتح أخرى جديدة في جهة أخرى وينتدب عمالا جدد عن طريق المناولة حتى تكون علاقتهم بالمؤسسة خارج التشريعات وقوانين العمل. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: كيف ستواجه السلط ظاهرة عملية إغلاق المؤسسات والتي تحيل آلاف العمال على البطالة في حين أن مخططات الدولة تتحدث عن خطة لامتصاص العاطلين القدامى الذي لهم أكثر من عشر سنوات بطالة. أشير في النهاية إلى البعض من المؤسسات التي أغلقت حديثا:

- شركة اوتوليف (قطاع مكونات السيارات) في زغوان منتصبة منذ قرابة عشر سنوات وتشغل أكثر من 2500 عامل.
- شركة مرسى تكستيل (خياطة) تونس منتصبة منذ قرابة خمسة عشر سنة وتشغل أكثر من 300 عامل.
- شركة أليمان للالكترونيك بجهة منوبة منتصبة منذ ثلاثين سنة وتشغل قرابة 600 عامل.
- شركة جربة تكستيل (خياطة) بجهة بن عروس منتصبة منذ 20 سنة وتشغل قرابة 300 عامل.

أغلقت العديد من المؤسسات في الثلاثية الأخيرة من العام المنقضي 2009 من مختلف القطاعات والجهات واضعة الألفا من العمال المسرحين على قارعة الطريق بعد سنوات طويلة من الكدّ والمؤسف هي الطريقة التي يعتمد عليها أصحاب العمل في التخلص من الكثير من العمال عبر خداعهم بعد وضعهم في بطالة فنية أو عطلة سنوية أو قسرية وعند عودتهم بعد الانتهاء من العطلة لمباشرة عملهم يفاجؤون بفرار صاحب العمل والآلات العمل بعد أن تم التفتيت فيها أو بيعها أثناء العطلة مما يضطر العمال إلى الدخول في اعتصامات غالبا ما تستغرق وقتا طويلا وفي ظروف صعبة، وذلك قصد لفت نظر السلط المحلية والجهوية لأوضاعهم قصد إجبار العرف على تسوية وضعياتهم وقليلون هم أصحاب العمل الذين يسلكون الطرق القانونية لتسريح العمال وتقدير تعويضات الأزمة والمنصوص عليها بالقوانين التشغيلية الجاري بها العمل على هنتاتها (أجرة اثنا عشر يوما عن كل سنة ومسقفة بأجرة ستة أشهر مهما كانت أقدمية العامل بالمؤسسة)... والسؤال الذي يطرح لماذا تفاقمت ظاهرة غلق المؤسسات؟ هل الأمر ناتج عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أم ناتج عن أشياء أخرى؟ والجواب هو أن غلق المؤسسات وتسريح العمال يعود لعدة أسباب منها الصعوبات الاقتصادية وتراجع الطلبات وفقدان الأسواق وهناك من يريد تحويل الإنتاج إلى بلدان أخرى وكذلك من يريد التخلص من

الحكومة تعد بخلق 70.000 مواطن شغل سنة 2010 لكن لن تقضي على البطالة

هذا وتختلف نسبة البطالة من جهة إلى أخرى وتشتد خاصة في ولايات الشريط الغربي فإذا كان معدل نسبة البطالة وطنيا هو 14,2% فإنها بلغت :

- 20,1 % في ولاية قفصة
- 21,1 % في ولاية قابس
- 22,5 % في ولاية القصرين
- 24 % في ولاية سليانة
- 24,1 % في ولاية جندوبة
- 26,1 % في ولاية توزر

الملاحظة الأخيرة التي نسوقها بخصوص تلك المتعلقة باستفحال البطالة بين النشيطين المتعلمين فنسبتها بلغت 24,5% فيما لم تكن تتجاوز 2,3% عام 1984.

البطالة المتفاقمة هي ظاهرة هيكلية بنيوية وليست ظرفية وأزمة التشغيل لها مظهران بطالة كاملة (chômage) وتعطيل (Sous emploi) وهي تعكس أزمة منوال التنمية في بلادنا وعدم ملاءمته للتحويلات التي عاشتها تونس خلال أكثر من 50 عاما وفيها العديد من الإيجابيات كانتشار التعليم وتحرر المرأة، وارتفاع المستوى التعليمي لطالبي الشغل، وتحسن مستوى الكفاءات الصناعية والمهنية للأجراء ومراكمة الخبرات في شتى قطاعات الإنتاج.

المشكلة في تونس هو عجز الاقتصاد على استيعاب كل الطاقات والكفاءات التي تزخر بها البلاد والتي تعيش في تونس أو إظطرت إلى الهجرة إما بحثا عن الشغل أو لأنها لم تجد الظروف والإمكانيات التي تسمح لها بوضع إمكانياتها الحقيقية على ذمة تونس وشعبها.

وإذا قلنا أن اقتصادنا بات غير قادر على توفير الفرص لتوظيف تلك الكفاءات فهذا يؤدي حتما إلى ضرورة مراجعة الخيارات الاقتصادية وصياغة منوال تنمية جديد وهذا قرار سياسي، لا يمكن أن ينبع إلا من إرادة سياسية جريئة.

إن وضع خطة اقتصادية جديدة مسؤولية ملقاة على الدولة بالأساس وهي خطة يجب أن تعيد الاعتبار لدور الدولة كمنسّثر ومشغل وموزع للثروة الوطنية وفاعل أساسي في توفير الخدمات الأساسية اللانقة للمواطنين. يمثل هذه الخطة ستمتكن البلاد من ربح التحدي الذي ترفعه أمامها البطالة، والدولة مطالبة بالإصغاء إلى معارضتها الجادة والعقلانية وإلى مكونات المجتمع المدني وخاصة للنقابات والممثلة حقيقة للرأي العام والمعبرة عن طموحاته وتطلعاته وإلى تشريك كل هؤلاء في بلورة الخيارات الجديدة البديلة ويجب أن يحدو الجميع هاجس مصلحة الوطن وليس هاجس الانصهار في الاقتصاد العالمي الذي تطغى عليه الاختبارات الإمبريالية العالمية والبحث عن مرتبة الشريك المتقدم مع الاتحاد الأوروبي الذي لا يهيم إلا ضمان مصالحه الأنايية وحتى وإن خرب اقتصاديات بلدان الشريكة له.

الصادق

أكد الوزير الأول محمد الغنوشي أن الدولة ستعمل خلال 2010 على إحداث 70.000 مواطن شغل جديد وأضاف أنها ستقوم بمجهودات استثنائية قصد انتداب 16000 من الإطارات والأعوان في الوظيفة العمومية سيخصص 70% منها على الأقل إلى خريجي التعليم العالي.

هذا الوعد اكتسى طابعا مهيبا لأن الإعلان عنه تمّ في مجلس النواب، وهو صادر عن شخص يحظى بقدر كبير من الاحترام وتمتكن من المعطيات الاقتصادية، وهي عناصر تضيفي على التزام الحكومة جدية.

لكن هذه النية الحسنة تصطدم بواقع اقتصادي عنيد وبرأي مخالف للمدير المساعد لصندوق النقد الدولي الذي زار بلادنا خلال بداية ديسمبر 2009 فهذا الخبير الدولي لاحظ نسبة النمو السنوية الضرورية التي يجب أن يبلغها الاقتصاد التونسي ليتمكن من مجابهة الطلب الإضافي للشغل (85.000 طلب) هي 10%.

وبما أن نسبة النمو المرتقبة لن تتجاوز 4% خلال العام الحالي فإنه يصبح من المستحيل توفير 70.000 مواطن شغل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبقى السؤال مطروحا بخصوص حل معضلة البطالة التي بلغت حسب المعهد الوطني للإحصاء (سبتمبر 2009) نسبة 14,2% في سنة 2008 وهي تشمل 500.000 شخص ليس لهم شغل يضاف إليهم عشرات الآلاف من الأجراء الذين يوجدون في شبه عطالة (Sous emploi) فعدد العاملين في القطاع غير المهيكل يبلغ 755.000، فيما يشتغل 300.000 آخرون موسميًا فقط، أما جمهور العاملين بوقت جزئي فإنه يعدّ 530.000 أجبر. وإلى جانب العاطلين كليا عن العمل والمواطنين الذين في حالة تعطيل، هناك آلاف من الأجراء يشتغلون بعقود شغل محدّدة المدة. وتشير الإحصائيات إلى أن 41% من الانتدابات في قطاع النسيج تتم بواسطة تلك العقود فيما بلغت هذه النسبة 56% من قطاع السياحة. هذا ويعيش 200.000 شاب منقطعاً بهذا النوع أو ذاك من برامج التشجيع على التشغيل الموجهة للشباب في حالة بطالة مقنعة. وخلاصة القول يوجد بتونس قرابة 2.500.000 مواطن إما في حالة بطالة تامة أو في حالة تعطيل (Sous emploi).

كما تفيد معطيات المعهد الوطني للإحصاء أن نسبة البطالة تختلف حسب الجنس فهي في حدود 12,6% بالنسبة للذكور و 18,6% بالنسبة للإناث، في حين أنها كانت خلال منتصف الثمانينات 13,7% (ذكور) و 11% (إناث). هذه النسبة تفند الرأي الشائع عند شرائح من مجتمعنا والذي مفاده أن عدد النساء العاملات يفوق عدد الرجال وهذا الرأي خطير علاوة عن عدم موضوعية فهو يمثل الخلفية والمنطلق الذي يعتمده البعض لدفع النساء إلى البقاء في البيت والتشجيع على التقهقر في وضع المرأة.

أما فيما يخص التوزيع الديموغرافي للعاطلين عن العمل فيلاحظ أن نسبة البطالة بلغت 38% في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة فيما تؤكد الإحصائيات أن 85% من العاطلين لم يبلغوا سن 35 عاما.

إطلاق سراح مساجين الحوض المنجمي خطوة أولى نحو طي الصفحة نهائيا

عاما وتقرر السلطة إرجاع كل المسرحين إلى سالف عملهم ويقع الكشف عن ظروف وملابسات الأحداث التي عاشتها المنطقة وتحقيق العدالة.

أطلقت السلطة يوم 2009/11/4 سراح مساجين الحوض المنجمي بعد قرابة السنة والنصف من اعتقالهم على خلفية الحركة الاجتماعية السلمية التي عاشتها المنطقة في إطار سراح شرطي. وأدى وفد من حزب العمل لزيارة لمدينة الرديف تقابل فيها مع عدد من المناضلين المسرحين يقودهم البشير العبيدي وكان لقاء وديا تخلله نقاش معمق وتبادل لوجهات النظر.

وأكد ممثلو حزب العمل الوطني الديمقراطي لمخاطبيهم أن ملف الحوض المنجمي لا يقفل إلا عندما يسنّ البرلمان عفوا

التحويل والمرحلة المقبلة

هذه الحقائق تهم كل التونسيين وعليهم جميعا أن يتدارسوا سبل مواجهتها بعيدا عن منطق الإستفراد والإقصاء أو منطق المزايدة غير المسؤولة.

وقد أن للمعارضة أن تتحمل مسؤوليتها في مواجهة هذه الوقائع وتعد إجابات واضحة على الأسئلة الحارقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها المرحلة وتبرهن أنها قادرة على صياغة بدائل مجدية ومنصفة وقابلة للتنفيذ.

التحويل الوزاري الأخير غلب عليه الطابع التقني وأبقى المشهد السياسي القائم مثبتا باستثناء بعض التغييرات التي ما زال مداها غير واضح، ويمكن أن يعتبر هذا التحويل حركة أولية للتلاؤم مع مقتضيات المرحلة السياسية المقبلة في حياة البلاد، والتي عليها أن تواجه استحقاقات دستورية لازمة ومشاكل اقتصادية واجتماعية ضاغطة، بعضها مرتبط بمعضلة التشغيل ونمط التنمية وهيكل إنتاج الثروة وتوزيعها، وبعضها مرتبط بانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية وموجاتها الارتدادية المتعاقبة على قطاعات الإنتاج والخدمات من النسيج والتركيبة إلى السياحة...

نقابة التعليم العالي ونظام أمد

عن تغيير البرامج بصفة تتلائم مع هذا النظام وقلّة مساهمة المؤسسات الاقتصادية وتعاونها مع المؤسسات الجامعية.

ومن هذا المنطلق اقترح الحاضرون في هذا الملتقى خصوصا القيام بتقييم هذا النظام من طرف مؤسسات جامعية مختصة وبإعادة النظر في عمل اللجان الوطنية بحيث يكون للمؤسسات الجامعية دورها في أخذ القرارات في ما يخص البرامج كما دعا الحاضرون إلى المصادقة على التكوين الأساسي في الجامعات التونسية وذلك بعد الاجراء الأخير الذي اتخذته وزارة الاشراف بالتقليص من التكوين الاساسي على حساب التكوين المهني وأخيرا تمت الدعوة للقيام باستمارة وطنية حول التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين مجلس أعلى للتعليم العالي والبحث العلمي.

نظمت النقابة العامة للبحث العلمي ملتقى لتحليل نتائج الاستفتاء الذي قامت به والمتعلق بتقييم نظام أمد بعد ثلاثة سنوات من بدء العمل به في الجامعة التونسية وذلك بحضور جامعيين من المغرب والجزائر وفرنسا وتونس وممثلين عن النقابة العامة للتعليم الأساسي والنقابة العامة للتعليم الثانوي. أظهر هذا الاستبيان أن أغلبية المستجوبين ليس لهم دراية كافية عن هذا النظام وأنه لم تقع استشارتهم عند ارسائه كما تبين أن أغلب المؤسسات الجامعية غير جاهزة لتطبيق هذا النظام (نقص في التجهيزات والاطار البيداغوجي والإطار الإداري...).

ومن ناحية أخرى أبرز هذا الاستفتاء أن نظام أمد لم يمكن من تحسين تكوين الطلبة ولا حتى من قابلية تشغيلهم وذلك ناتج

المحكمة الابتدائية بمنوبة تصدر أحكاما قاسية في حق مناضلات ومناضلي الاتحاد العام لطلبة تونس

تأسست "الجنة طلابية وطنية للدفاع عن مسجون ومطرودي الحركة الطلابية" تضم العديد من التيارات النقابية الطلابية تستعمل من أجل:

(1) الإطلاق الفوري لجميع الطلبة المساجين وإيقاف التتبعات بحق الملاحقين أمنيا وقضائيا.

(2) الدفاع عن حق المطرودين في العودة إلى مقاعد الدراسة ودعت اللجنة كافة القوى الوطنية والتقدمية إلى الوقوف إلى جانب مناضلي الحركة الطلابية من أجل تحقيق هذا المطلب وتضم هذه اللجنة المناضلين الآتي ذكرهم.

علي بن سويسي ووسام الصغير وأحمد أمين بن سعد وحمزة الحسنوي وضو الصغير وصابر بن مبارك وفيصل محيمي .

" الإرادة " وحزب العمل يساندان الطلبة الموقوفين ويحثان السلطة على الاستجابة لمطالب لجنة المساندة في أقرب وقت لأن مكان الطلبة في مدارج الجامعة وليس في زنايات السجن.

كما تعبر أسرة الإرادة عن انشغالها العميق بوضع السكن الجامعي وتطالب من السلطة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتمكين الطلبة خاصة المنحدرين من الأوساط الشعبية من السكن الجامعي في المبيتات العمومية طوال دراستهم بأسعار معقولة وفي ظروف لائقة .

في أعقاب محاكمة لم تنته ولم تكن عادية بالمقاييس القانونية المحلية والدولية، أصدرت المحكمة الابتدائية بمنوبة يوم 2009/12/21 حكما في كل من القضية عدد 6921 والقضية عدد 6922 ضد مجموعة من مناضلي المنظمة الطلابية على خلفية الأحداث التي عاشها المركب الجامعي بمنوبة والمتمثلة في اعتصام مجموعة من الطالبات بالمبيت الجامعي "البساتين" بهدف التمتع بالسكن الجامعي بهذا المبيت.

وجهت للطلبة عدة تهم كلها تهم حق عام كتعطيل حرية الشغل والسرقة وإحداث الهرج والتشويش والإضرار بملك الغير هذه المحاكمات شملت قرابة عشرين طالبا وطالبة منهم 11 طالبا كانوا بحالة إيقاف وقد فاقت الأحكام الصادرة ضد ستة منهم العاميين نافذة فيما سلطت أحكام بعام سجنا نافذا على عدد آخر.

واعتبر الطلبة المحاكمون أن المستهدف من هذه المحاكمات هو الحق النقابي بالجامعة هذا من جهة والمنظمة النقابية الطلابية من جهة ثانية.

وأكدوا أن محاكمتهم تندرج في إطار توظيف القضاء من طرف السلطة التنفيذية لقمع المناضلين الطلاب الذين ساندوا مطلبنا مشروعا رفعتهم جماهير الطالبات المعتصمات والمتمثل في حق السكن بالمبيت الجامعي العمومي خاصة وأتئن ينحدرن من أوساط شعبية متواضعة الدّخل. وعلى إثر هذه المحاكمة

أخبار عن نشاطات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

(2) أصدرت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بيانا يوم 2009/12/10 طالبت فيه بإيقاف التتبعات ضد الطالبات والطلبة الواقع تتابعهم على خلفية الاعتصام الذي شنته عشرات الطالبات بالمبيت الجامعي بمنوبة وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين دون شرط أو قيد وباحترام حرية النشاط النقابي الطلابي ورفع التضيقات على الحريات العامة والفردية.

(3) وكانت الجمعية طالبت في بيان لها مؤرخ في 2009/11/15 برفع الحصار الأمني المضروب على مقرها منذ شهر أكتوبر 2009 وإيقاف المضايقات التي يسلطها أعوان الأمن المرابطين أمامه على المتوافدين على الجمعية سامحين لأنفسهم بمنع العديد "غير المرغوب فيهم" من المنخرطات والشركاء والأصدقاء من الدخول.

واعتبرت الجمعية في بيانها هذه الممارسات خرقا لعملها وعرقلة لنشاطها وعبرت عن رفضها لهذا الأسلوب الذي تستعمله الأجهزة الأمنية لعزل الجمعيات المستقلة عن المجتمع.

(1) عقدت السيدة سناء بن عاشور رئيسة الجمعية ندوة صحفية يوم 2009/12/12 بمناسبة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الانسان والذكرى 30 لاتفاقية الأمم المتحدة حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء حثت خلالها المعارضة الديمقراطية على المطالبة برفع التحفظات التي قامت بها الدولة التونسية على الاتفاقية والتي من شأنها أن تفرغها من محتواها. للتذكير صادقت تونس على الاتفاقية منذ 1985 مع تسجيل تحفظات على المواد 15 و16 و29 إلى جانب تسجيلها لتحفظ عام.

وهذه التحفظات تتعلق باسناد جنسية الأم إلى أطفالها وبحرية المرأة في اختيار محل الزوجية وإقامتها وبالأقرار بنفس الحقوق والمساواة بين الزوجين، وبنفس الحقوق والمسؤوليات بين الأبوين فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وبعدم التمييز في حقوق المرأة تجاه أطفالها بصرف النظر عن حالتها الزوجية وبالمساواة بين الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها.

التطبيع في الهيئة الوطنية للمحامين) (ساندت كل أنصار الحرية والعدالة الاجتماعية والتقدم).

4) نظمت الجمعية يوم الخميس 2010/1/7 أمسية وفاء لروح الفقيده الأستاذ نزيهة جمعة المحامية بالهيئة المديرة.

الفقيده نزيهة كانت ناشطة حقوقية انخرطت منذ أن كانت طالبة في النضال النقابي كما عرف عنها انتصارها للقضايا العادلة القومية والوطنية (كانت عضوة في لجنة مناهضة

أخبار الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

إلى حد الآن دون قيام هذه المنظمة العتيدة بدورها ونشاطها الطبيعيين.

مع الملاحظة أن الأستاذ الطريقي رئيس الرابطة التقى بالسيد الشاذلي بن يونس أحد رموز المنخرطين التجمعيين بالرابطة في جلسة أولى حضرها ورعاها العميد عبد الوهاب الباهي.

2) اعتبرت الهيئة المديرة في بيان لها مؤرخ في 2009/11/19 أن محاكمة الصحفي توفيق بن بريك قد غابت فيها كل مقومات المحاكمة العادلة خاصة لما رفضت هيئة المحكمة الاستجابة لطلب الدفاع الرامي لتأخير القضية لأجل لاحق لاعداد وسائل دفاعه وضايقت المحامين في مرافعاتهم في المطالب الشكلية التي تقدموا بها. المحكمة أصدرت بعد أسبوع حكمها ضد السيد توفيق بن بريك يقضي بسجنه لمدة 6 أشهر.

أسرة "الإرادة" تؤكد من جهتها على حق الصحفي بن بريك في محاكمة عادلة ورفضها لتوظيف القضاء ضد خصوم السلطة التنفيذية، كما تعبر عن رفضها للمضايقات التي استهدفت أسرة الدفاع قبل المحاكمة وخلالها وبعدها كمنعهم من زيارة منوبهم والاتصال به قصد إعداد وسائل دفاعه والإطمئنان عليه. وترى أنه على السلط أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بالإفراج عنه وغلق الملف نهائيا.

1) أصدرت الهيئة المديرة بيانا في 2009/12/3 إثر إجتماع هيئتها المديرة قبل يوم جاء فيه أنها " تعبر عن ارتياحها لما بلغها من أخبار ووعود من شأنها على أرض الواقع أن تفتح المجال لتسوية نهائية لملف الرابطة تحفظ استقلاليتها وتحمي وجودها من الاندثار".

كما أعلنت الهيئة المديرة عن اتخاذها للقرارات التالية:

أولا: العزم على انجاز المؤتمر السادس في أجل لا يتجاوز شهر مارس المقبل مع الحرص على عقده قبل ذلك التاريخ إن توفرت الظروف المناسبة.

ثانيا: استكمال الحوار مع كل الرابطين دون استثناء بمن في ذلك الشاكين الذين حصلت مع بعضهم لقاءات أولوية، والعمل على إشراك الجميع في الحوار الدائر الخاص بتهيئة الظروف المناسبة لعقد المؤتمر.

ثالثا: إيمانها بأن عقد مؤتمر وفاق، لا يقصي أي طرف، ويكون مسنودا من جميع الرابطين والرابطين هو الخيار الأمثل لإخراج الرابطة من المأزق الذي تواجهه منذ سنوات.

رابعا: تشكيل لجنة لإدارة الحوار الداخلي والتفاوض برئاسة رئيس الرابطة المختار الطريقي وتضم كلا من السادة صلاح الدين الجورشي وخلييل الزاوية وأنور القصورى ومصطفى التليلي. "الإرادة" بدورها تتمنى أن توفق الرابطة إلى عقد مؤتمرها وتدعو السلط إلى رفع جميع العراقيل التي حالت

إجراءات تعسفية تستنزف مدخول القاضية ليلى بحرية

كافة أعضاء المكتب الشرعي وخاصة النساء منهم وذلك أولا وقبل كل شيء برفع مظلمة النقلة التعسفية التي شملتهم منذ قرابة 4 سنوات.

تواصل وزارة العدل مضايقة عضوات من المكتب الشرعي لجمعية القضاة حيث أقدمت للمرة الثانية على التوالي في ظرف شهرين (نوفمبر وديسمبر 2009) خصم جزء هام من راتب القاضية الفاضلة ليلى بحرية بحساب 408د عن الشهر الأول و265 د عن الشهر الأخير من السنة. مجموع المبالغ المخصومة تعسفا من راتب السيدة بحرية خلال عام 2009 فاق 2500د. "الإرادة" تستنكر مثل هذا التصرف وتطالب بوقف مسلسل الإجراءات التعسفية التي ما انفكت تطل

مؤتمر الثانوي: قائمة الوحدة النقابية المناضلة تحصد كل المقاعد

وأحمد المهووك، وقد تركزت أشغال المؤتمر حول المطالب المادية والمعنوي التي تشغل مدرسي الثانوي وطرق تحقيق مزيد من المكاسب لهؤلاء المربين إلى جانب الدفاع عن المؤسسة التربوية العمومية عن حرية العمل النقابي واستقلاليتها وديمقراطيته فضلا عن الانحياز المعهود لدى هذا القطاع للنضالات الاجتماعية والنضال من أجل الحريات العامة وقضايا التحرير العربية والعالمية. نتيجة المؤتمر حددتها الحصيلة الإيجابية للنقابة وماتميز به خطاب القائمة الفائزة من نضج ونضالية كما أن أداء الكاتب العام المتخلي الشاذلي قاري الذي رفض الترشح لعهدة جديدة رغم توافر كل الحظوظ لنجاحه قد أعطى مصداقية إضافية للممارسة الديمقراطية داخل القطاع وسهام في كسب القاعدة الاستاذية.

انعقد أيام 12 و13 جانفي مؤتمر النقابة العامة للتعليم الثانوي بنزل الديبلوماسي بتونس العاصمة، وهو أهم مؤتمر قطاعي داخل الاتحاد العام التونسي للشغل نظرا لضخامة عدد المنخرطين (58 ألف منخرط) وللتقاليد النضالية الرائدة لهذا القطاع، وقد تنافس على الفوز بعضوية المكتب التنفيذي للنقابة العامة أكثر من 20 مترشحا توزعوا أساسا على قائمتين رئيسيتين ترأس الأولى عضو المكتب المتخلي الطيب بوعائشة، في حين ترأس القائمة الثانية عبد الرحمان الهذيلي الكاتب العام للنقابة الجهوية بالمنستير وهي القائمة التي فازت بكل المقاعد التسعة، وضمت إلى جانب عبد الرحمان الهذيلي كلا من نعيمة الهمامي وزهير المغزاوي وسامي الطاهري ولسعد اليعقوبي ونجيب السلامي ومحمد بن مبروك الحامدي ولطفي لحول

نضالات طلابية

وتأتي هذه التحركات في ظل تواصل أزمة التمثيل الطلابي وأزمة الاتحاد، ونحن ندعو إلى إطلاق سراح كل الموقوفين وإعادتهم إلى مواقع الدراسة والإسراع بحل أزمة التمثيل الطلابي ليعود الاتحاد لتحمل مسؤوليته في تأطير الطلبة وحل مشاكلهم.

على أثر صدور أحكام قاسية على 17 طالبا وطالبة من مناضلي الاتحاد العام للطلبة تونس وتراوحت بين 6 أشهر و3 سنوات سجنا تشكلت لجنة وطنية طلابية للدفاع عن المسجونين والمطرودين، وانطلقت عديد التحركات في أجزاء جامعية عديدة (المعهد التحضيري بالقرجاني، كلية 9 أفريل، كلية الآداب بمنوبة فضلا عن التحركات في جامعات سوسة وصفافس).

المبادرة تقيم أمسية نظامية بمناسبة مرور الذكرى الأولى للعدوان الصهيوني على غزة

وقد حضرت الأمسية قيادات المبادرة الوطنية يتقدمهم الأستاذ أحمد براهيم كما حضر الدكتور مصطفى بن جعفر الأمين العام للتكتل من أجل العمل والحريات والأستاذ محمد القوماني والدكتور فتحي التوزري والأستاذ الحبيب مرسبط والعديد من السياسيين والحقوقيين والنقابيين وكان تفاعل الجمهور كبيرا بالنقاش والتجاوب مع أداء المنشدين وخاصة منه الشباب من الجنسين الذين غص بهم المكان.

احتضن مقر حركة التجديد مساء الجمعة 2010/01/15 أمسية تضامنية مع أهالي قطاع غزة وقد قام الأستاذ زهير الخويلدي بتقديم فقراتها التي اشتملت على فواصل موسيقية وغنائية من

أداء فرقة العودة التي قدمت عديد الأغاني من انتاجها ومن التراث الفلسطيني ومن أغاني الشيخ إمام وساهم في تأنيث الأمسية كل من الشعراء منصف الوهابي ومطير العوني ومراد جاد، كما تخللت الأمسية مداخلة الدكتور عبد الرزاق الهمامي رئيس الهيئة التأسيسية لحزب العمل الوطني الديمقراطي، حول الحرب العدوانية على غزة وأسبابها في علاقة بمجمل قضية التحرر الوطني في فلسطين.

الاقتصاد التونسي يحتاج إلى مراجعة ولن ينعشه التفاؤل

الحادي عشر للتنمية (2007-2011) انبنى على نسبة نمو للأنتاج المحلي الإجمالي بـ3,6 بالمائة كمعدل خلال العشرية الممتدة من سنة 2007 إلى نهاية 2016.

توقعات الدولة تبدو متفائلة جدا قياسا مع العديد من المؤشرات والحقائق .

تأمل الدولة في أن تستعيد الصادرات حيويتها ويزداد حجم التصدير بـ2,8 % هذه السنة (مقابل انخفاض 6,5 % تقريبا عام 2009) حتى يتمكن قطاع التصدير من تأمين 1,4 نقطة من نسبة نمو الناتج المحلي فيما يؤمن الطلب الداخلي إلى 2,6 نقطة المتبقية.

لكن ضعف الطلب الداخلي الأوروبي لا يزال مستمرا في اقتصاديات فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا وبلجيكا التي تمثل أهم شريك اقتصادي لبلادنا.

لذا يبدو لنا أنه ليس من السهل تحقيق نسبة النمو المرتقبة. وكان من المفروض أن تتسم توقعات الحكومة بأكثر واقعية حتى تتجنب مراجعتها المتتالية مثلما حصل في السنة الماضية إذ وقع التخفيض من نسبة النمو من 6,5 % إلى 3,5 % لتستقر في النهاية على 3 %.

هذا وأكد الوزير الأول عند تقديمه في 30/11/2009 بيان الحكومة أمام مجلس النواب حول الميزان الاقتصادي ومشروع ميزانية الدولة أن حكومته تمكنت من :

أولاً: الحد من تدعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والحفاظ على مسار إيجابي للتنمية ببلوغ نمو إيجابي بـ3 % خلال 2009 التي تعد أسوأ سنة اقتصادية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقد نسنى ذلك بفضل الاجراءات التي أقرتها الدولة منها ماله طابع ظرفي ومنها ماله طابع هيكلية. والاجراءات المندرجة في الصنف الأول هي تلك التي انتفعت بها المؤسسات الاقتصادية الموجه نشاطها نحو التصدير وتتمثل في تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالاعباء الاجتماعية التي يتحملها عادة المؤجر و إعادة جدولة قروضها ومساعدتها على تأمين الصادرات والحط من نسبة مخاطر الصرف. أما الاجراءات الهيكلية فتتمثل في دفع الاستثمار العمومي من خلال الترفيع بـ19 % من اعتمادات ميزانية الدولة للتنمية.

ثانيا: انقاذ 55000 مواطن شغل وخلق 57000 أخرى .

ثالثا: الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى للدولة وحصر عجز الميزانية في حدود 3,6 بالمائة من الناتج الاجمالي المحلي.

رابعا: تقلص نسبة الدين الخارجي إلى 41,3 % عام 2009 مقابل 42,6 % عام 2008.

خامسا: تقليص معدل تطور الأسعار إلى 3,5 % مقابل 5 % عام 2008.

ككل نهاية سنة عرضت الحكومة خلال شهر ديسمبر 2009 على مجلس النواب والمستشارين مشروع الميزانية لمناقشته وللمصادقة عليه.

مجلس النواب في تركيبته الجديدة المنبثقة عن انتخابات أكتوبر 2009 خصص 5 أيام فقط لمناقشة بيان الحكومة العام الذي قدمه الوزير الأول محمد الغنوشي قبل أن " يناقش " أبواب الميزانية" ويحاور أعضاء الحكومة بوتيرة غير معهودة لينتهي للمصادقة عليها بكامل أعضائه تقريبا ما عدا نائبي حركة التجديد/ المبادرة الوطنية من أجل التقدم و الديمقراطية .

واتسمت النقاشات بسطحيتها عموما وذلك يعود للحيز الزمني الضيق المخصص لها من جهة وإلى مستوى الإلمام الذي ما انفك يتحسر من انتخابات إلى أخرى حسب الملاحظين المتتبعين للنشاط البرلماني.

وأكد الوزير الأول أن ميزانية عام 2010 أعدت اعتمادا على المقدمات الأساسية التالية:

- (1) تطور الناتج الاجمالي الداخلي بنسبة 4,4 %
- (2) تطور نسبة الموارد الجبائية بنسبة 10 % مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لعام 2009
- (3) تطور نفقات التصرف العادية دون نفقات الدعم بنسبة 7,9 % مقارنة بقانون المالية التكميلي لعام 2009
- (4) تطور نفقات التنمية بـ17 % مقارنة مع نفقات التنمية العام الماضي.
- (5) حصر العجز الجاري في حدود 3,6 % من الناتج المحلي الاجمالي وتوقع نمو للصادرات بـ8,2 % والواردات بـ8,9 % .
- (6) التخفيض من أعباء المديونية الخارجية وذلك بحصر نسبة التدارين في حدود 39,5 % من الدخل المتاح وبقاء نسبة خدمة الدين العمومي مستقرة في حدود 9,6 % من المقاييس الجارية.
- (7) حصر عجز الميزانية في حدود 3,6 % من الناتج الاجمالي
- (8) الارتقاء بنسبة حجم الاستثمار ليلعب 26,5 بالمائة من الناتج المحلي
- (9) جلب 2400 مليون دينار من الاستثمارات الخارجية خلال 2010
- (10) إحداث 70.000 مواطن شغل جديد خلال هذا العام.

صاغت الحكومة هذه الميزانية إذن ويحدوها تفاؤل كبير بخصوص نسبة نمو الناتج الداخلي خلال السنة الجديدة الذي لم يتجاوز 3 بالمائة خلال عام 2009 والحال أن توجهات المخطط

على مؤشرات طفيفة توحى بأن البلدان الشريكة الرئيسية لتونس بدأت تخرج من أزمتها.

فعدم قدرة اقتصاد تونس على مواجهة أزمة البطالة وتوفير الشغل لطالبيه ليس السبب فيها بالاساس الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت باقتصاديات أغلب دول العالم وفي مقدمتها البلدان الرأسمالية الكبرى , إن عجز اقتصادنا هيكلية ودائم ولن نستطيع الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة منذ جويلية 2008 إخراجنا من هذا الواقع.

المطلوب إذن هو تقويم نموذج التنمية المنتهج إلى حد الآن وصياغة سياسة تنموية بديلة تحمي اقتصاد البلاد وتقيه الهزات وتراعي بالاساس مصلحة تونس وبناتها وأبنائها وتدفع الاستثمار بصورة جدية لخلق أكبر عدد ممكن من مواطن الشغل.

نحن نطالب الدولة بأن ترفع حجم الانفاق والاستثمار العموميين في مشاريع الأشغال الكبرى والبنية التحتية وفي المرافق العمومية (التعليم - الصحة - النقل - الثقافة إلخ...) وكذلك في القطاعات المنتجة مما يمكن من ضمان مداخيل قارة للدولة وتنمية الثروة الوطنية علاوة على خلق مواطن الشغل.

إن الرفع من وثيرة الاستثمار والإنفاق العموميين يتطلبان من السلطة عدم التقيد بضوابط اصطناعية جد قاسية وقسرية منها مثلا حصر الدين العمومي في حدود معينة وعجز الميزانية في نسبة 3,6%.

إن سياسة تنموية إردية وشجاعة تعتمد بالاساس على دفع الطلب الداخلي والرفع من نسق تراكم الثروة الوطنية تتطلب من السلطة تعبئة الموارد الحقيقية للبلاد وهي موجودة فعلا ولم لا تكثيف اللجوء إلى الإقتراض العام الداخلي قصد تمويل المشاريع التنموية خاصة في الجهات المحرومة على كامل الشريط الغربي للبلاد وخلق مواطن الشغل في كافة القطاعات .

إن إعادة الاعتبار لدور الدولة في العملية التنموية يجب أن يترافق مع دفع الاستثمار الخاص المحلي إلى مزيد من المبادرة في مخططات التنمية ومراعاة مصلحة وحقوق كل المشاركين في خلق الثروة ومنهم الأجراء وحماية الوطن من النهب مهما كان مأتاه. وستساهم الشفافية في المعاملات ومقاومة الرشوة والمحسوبية وحياد الإدارة واستقلال القضاء وتفعيل مبدأ مساواة كل المواطنين في الحقوق والواجبات وإرساء العدالة الجبائية ومقاومة التهرب الجبائي في إشاعة مناخ سليم من الثقة بين الدولة والمستثمرين الخواص وتدفع بهؤلاء إلى المنافسة النزيهة فيما بينهم وتحفزهم على الاستثمار المحلي الذي يخلق الثروة ومواطن الشغل وتدفع بهم إلى العزوف عن تهريب ثراوتهم أو إلى تجميد أموالهم في البنوك أو في المضاربات العقارية .

أبو يوسف

لكن بيان الحكومة اكتفى بتسجيل ما تحقق خلال عام 2009 من " إنجازات" رغم صعوبة الظروف الاقتصادي دون مقارنة النتائج المسجلة في تلك السنة مع توقعات المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2011) دون الإشارة إلى مالم يتحقق مقارنة مع الأهداف التي وضعتها الدولة نفسها.

فالدولة التزمت مثلا في هذا المخطط بتحقيق نسبة نمو متوسطة بـ 6,3% سنويا وبخلق 85000 مواطن شغل كل عام، وبتقليص نسبة البطالة من 14,1% (عام 2007) إلى 13,1% سنة 2011 وبالتخفيض من نسبة البطالة المتفشية في صفوف حاملي الشهادات العيا من 19% (سنة 2007) إلى 14,1% سنة 2011.

لكن الاقتصاد التونسي لم يستطع إحداث سوى 57000 مواطن شغل خلال 2009 مسجلا بذلك تراجعاً بـ 20.000 مواطن شغل مقارنة مع العامين الماضيين.

أما خلال سنة 2010 فسيحدث 70000 مواطن شغل جديد أي بنقص يقدر بـ 15000 مواطن شغل مقارنة مع أهداف المخطط الحادي عشر للتنمية.

والدولة تبدو متفائلة جدا لانها تتوقع انخفاض نسبة البطالة بنقطة ونصف في موفى 2014 رغم أن نسبة النمو كانت بـ 3% في السنة الماضية وسوف لن تتجاوز 4% خلال عام 2010.

نشير إلى أن نسبة 3% تحققت بفضل سنة فلاحية طيبة ومنتوج فلاحى مرضي خاصة في قطاعي الزراعات الكبرى والأشجار المثمرة وأما هذه السنة فيبدو أن الموسم الفلاحي سيكون صعبا لأن المعطيات المناخية لهذه السنة تبدو سلبية وهي توشح لتراجع الانتاج الفلاحي خلال هذا العام مما سيؤثر حتما على الاقتصاد الوطني وعلى نسبة نموه.

من جهته أكد السيد موريلو المدير العام المساعد لصندوق النقد الدولي خلال ندوة صحفية عقدها يوم 2009/12/11 بعد زيارة لتونس أن اقتصادنا مطالب بتحقيق نسبة نمو تقدر بـ 10% حتى يستطيع استيعاب الطلب الاضافي لليد العاملة البالغ 85000 طلب سنويا.

لا يمكن تحقيق هذه النسبة حسب اعتقادنا عندما تصر الدولة على التمسك بمنوال التنمية الذي تنتهجه منذ أواسط الثمانينات أي منذ تطبيق ما يسمى ببرنامج إعادة هيكلة الاقتصاد التونسي بتوصيات من صندوق النقد الدولي وهي الخطوة الأولى التي سبقت إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهو اتفاق دعم هشاشته وعمق انحزام توازناته وحرمة الدولة من مداخيل جبائية وغير جبائية ذات بال.

إن مواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة الاقتصادية العالمية على تونس لا يتم بالتسلح بالتفاؤل المفرط أو بالاعتماد

مؤشرات عن الظرف الإقتصادي التونسي

سياحة

عقد وزير السياحة خليل العجيمي ندوة صحفية يوم 2009/11/22 إستعرض فيها النتائج التي سجلها القطاع خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2009 أكد خلالها أن السياحة التونسية سجّلت

- تراجعاً في عدد الليالي المقضاه بنسبة 8,7 %
- تراجعاً بـ 2,5 % بالنسبة لعدد الوافدين
- وارتفاعاً بـ 2 % في العائدات خلال المدة المذكورة مقارنة مع نفس المدة من عام 2009 .

أمّا السيد موريلو المدير العام المساعد لصندوق النقد الدولي الذي زار تونس بداية الشهر الماضي فإنه أشار إلى أن السياحة كانت من أكثر القطاعات تضرراً من الأزمة العالمية.

وبلغ عدد السياح خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2009 5,532 مليون سائحا وقد تراجع عددهم بـ 3 ، 9 % مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2000

وبلغ عدد السياح الأوروبيين 3 ملايين سائحا (منهم 1,1 مليون سائحا فرنسيا) أمّا عدد السياح المغاربة فقد بلغ 2,2 مليون من بينهم 5,1 مليون ليبي.

قطاع السياحة يشغل 350 ألف أجير وهو ما يمثل 10% من اليد العاملة النشيطة تساهم السياحة بـ 5,6 % من الناتج الداخلي الخام

• التمديد في العمل بالإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الإقتصادية

قرر مجلس الوزراء المنعقد يوم 10/11/2009 التمديد لمدة ستة أشهر أخرى بداية من 01/01/2010 في العمل بالإجراءات الظرفية لدعم المؤسسات الصناعية المصدرة التي تمر بصعوبات إقتصادية جراء تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية وتتمثل هذه الإجراءات في تحمل الدولة :

(1) نصف المساهمات المحمولة على المؤجّر بعنوان الضمان الإجتماعي إذا ما قرّرت المؤسسة خفض ساعات العمل وبكامل تلك المساهمات خلال مدة إحالة الأجراء على البطالة الفنية .

(2) بـ 50% من جوائز التأمين على التصدير .

(3) بنقطتين من نسبة الفائض التي توظفه البنوك على القروض المسندة للمؤسسة.

أما البنوك فإنها تعهد بإعادة جدولة ديون المؤسسات التي يشهد إنتاجها إنخفاضا أو تعاني من صعوبات في إستخلاص ديونها.

***حقل صدر بعل للغاز يدخل حيز الإنتاج:** بدأ إنتاج الغاز في حقل " صدر بعل " المشغل من قبل الشركة البريطانية بريتش غاز بالإشتراك مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

سيوفر هذا الحقل نصف حاجيات البلاد من هذه المادة بحساب 300، 28 مليون متر مكعب يوميا وسيوجه جزء من الإنتاج نحو السوق المحلية في حين سيباع النفط والمكثفات وغاز البروبان في الأسواق العالمية.

ومن المنتظر أن تحقق تونس فائضا من الغاز الطبيعي يقدر بمليون طن مكافئ نפט في بداية 2012.

• **توازن طاقي:** أدركت تونس تقريبا توازنا في ميدان الطاقة حيث إرتفعت تغطية الصادرات للواردات نسبة 99,8 % خلال العشرة أشهر الأولى من السنة الماضية .

العجز لم يتجاوز 8، 3 آلاف ديناراً في حين كان يبلغ 600 مليون ديناراً خلال نفس الفترة من عام 2009 .

• **تضخم:** بلغت نسبة التضخم خلال الأشهر الأولى من عام 2009 نسبة 3,6 %.

• **العلاقات التونسية الألمانية:** تضاعف التبادل التجاري بين تونس وألمانيا 5 مرّات بين سنتي 1979 و 2008 إرتفع حجمه من 537 مليون أورو إلى 2,7 مليار أورو.

وتنصب 265 مؤسسة إقتصادية ألمانية بتونس تشغل 43000 أجيرا.

وثن رئيس منظمة الأعراف الألمان الإجراءات والقرارات التي إتخذتها الحكومة التونسية تجاه المؤسسات المصدرة ومن بينها مؤسسات ألمانية.

• **الدينار التونسي والعملات الأجنبية:** سجل سعر الصّرف للدينار التونسي تحسنا مقارنة مع الدولار الأمريكي خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2009 لكنه سجل تراجعاً في نفس الفترة بالنسبة للأورو.

العملة الأجنبية	سعر هذه العملة / د ت في 2009/1/1	سعر العملة / د ت في 2009/10/31	التطور %
الدولار	1,372	1,303	5,02
اليورو	1,821	1,915	516

• **الصادرات التونسية تتراجع هي بدورها:** عرفت الصادرات التونسية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2009 تراجعاً من حيث القيمة بـ 7، 21 % شأنها في ذلك شأن الواردات التي تقلصت بـ 5، 19 % مقارنة مع نفس المدة من عام 2008.

وشمل هذا التراجع مختلف الصادرات بنسب متفاوتة على النحو التالي حسبما أكده وزير التنمية والتعاون الدولي.

قطاع التصدير	نسبة التراجع %
المواد المنجمية والفسفاط	52,3
الطاقة	38,8
المواد الغذائية	22,3
النسيج والملابس الجاهزة	12,6
الصناعات الميكانيكية	10,6

وتعود أسباب تفهقر الصادرات من مواد الطاقة والمنجم والفسفاط إلى تراجع أسعارها في السوق العالمية خاصة وإلى تراجع الكميات المصدرة منها.

* قطاع النسيج والملابس الجاهزة والجلد يواجه صعوبات حقيقية

* يعاني هذا القطاع صعوبات حقيقية على مستوى الصادرات والنشغيل فمثلاً أشرنا إليه أعلاه تراجع قيمة الصادرات خلال العام الماضي 6، 12 % من حيث القيمة وذلك نتيجة تراجع الطلب الصادر عن السوق الأوروبية التي تستوعب 96 % من الصادرات هذا من جهة وتراجع أسعار السلع من جهة ثانية والمنافسة الشديدة التي تواجهها الصادرات التونسية من قبل المنتجات الصينية بالخصوص.

وأغلقت 51 مؤسسة عاملة في هذا القطاع في السنة الماضية مما ترتب عنه فقدان 3092 موطن شغل وهو ما يعادل تقريباً عدد مواطني الشغل التي أحدثتها المؤسسات الجديدة التي إنبعثت (وعددتها 86) خلال العام الماضي والذي بلغ 3754 موطن عمل.

وخلاصة القول يمكن " التأكيد أن الظرف الإقتصادي صعب ونجاوزه غير واضحة المعالم بالنسبة للحكومة والدولة لا تفكر في اللجوء إلى الأساليب الحمائية لإنقاذه مثلما صرح بذلك الوزير أحمد النوري الجويني.

من إنعكاسات إرتفاع سعر الأورو إرتفاع ميزان العجز التجاري مع دول الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لتونس.

• **تصخّر:** صرح السيد محمد العياري الرئيس المؤسس للجمعية التونسية للإعلام الجغرافي لصحيفة الصباح الصادرة يوم 2009/12/17 أن 83 % من الأراضي التونسية مهددة بالتصخّر.

هل ستأخذ السلطة صيحة الفزع هذه مأخذ الجد؟

• **" شركة أو توليف " تحيل 650 عاملا على البطالة:** قرّرت شركة أو توليف المختصة في صناعة مكونات السيارات (خاصة مقاد السيارات) غلق وحدتها المنتصبة بحمام الزربية التي تشغل 650 عاملا لتقلها إلى تركيا. وعزت إدارة الشركة هذا القرار إلى التدايعات السلبية اللازمة الإقتصادية على قطاع صناعة السيارات ممّ يجبر المؤسسة على تحسين تنافسيتها بإستمرار خاصة وأن قطاع صناعة السيارات يشهد منافسة حامية بين الشركات الإحتكارية العالمية.

هذا التبرير يتناقض مع تصريحات سابقة لهذه الإدارة ومفادها أن شركة أو توليف إنتصبت في تونس لتبقى بها لمدة طويلة لأن اليد العاملة في تونس تمتاز بالجودة . وبقدرتها على التأقلم ومرونتها.

القرار نزل كالصاعقة على عمال المؤسسة وسكان الجهة وكان مفاجئاً لهم خاصة وأن "أو توليف" تمتعت بدعم مالي هام من الدولة التونسية في إطار الإجراءات الظرفية المتخذة لمساندة المؤسسات التي تمر بصعوبات.

من جهة أخرى تبرز نتائج شركة أو توليف (وهي شركة إحتكارية سويدية تهتم على صناعة الوسائد الهوائية للسيارات وأحزمة الأمان في عدة بلدان) أنها لا تمر بأزمة فبيعتهما سنترداد بنسبة 35 % حسب توقعاتها وكما أنها سجلت أرباحاً هامة خلال السنين الفارطة.

• **تراجع الإستثمار الخارجي خلال 2009:** أعلن السيد محمد النوري الجويني وزير التنمية والتعاون الدولي أمام مجلس النواب الذي عقد جلسة عامة يوم 2009/12/25 بمناسبة النظر في مشروع قانون يتعلق بالتمديد في مدة العمل بالإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات التي تأثر نشاطها بتدايعات الأزمة الإقتصادية العالمية أن الإستثمارات الأجنبية بتونس تراجعت منذ بداية عام 2009 بنسبة 35 % مقارنة مع سنة 2008 وذكر البنك المركزي في البيان الشهري الذي أصدره في بداية شهر نوفمبر 2009 أن حجم الإستثمار الأجنبي تراجع من 2، 8 مليار دينار إلى 1، 6 مليار دينار خلال الإحدى عشر شهر الأولى من عام 2009.

هل تجاوزت البلدان الرأسمالية الكبرى الأزمة؟

ولذلك فإن تسجيل أغلب هذه البلدان (ماعدى اسبانيا) نسبة نمو ايجابية خلال عام 2010 تتراوح بين 0,7% (إيطاليا) و1,2% (ألمانيا وفرنسا) مرورا بـ 0,9% (المملكة المتحدة) يعتبر في نظر حكمها إنجازا هاما لم يكن متوقعا بل انتصارا على أعق وأعنف أزمة عاشها الاقتصاد الرأسمالي منذ أزمة 1929.

يعزى الانتعاش النسبي الذي استهدفته اقتصاديات عدد من البلدان الكبرى إلى الإجراءات والبرامج الحكومية لدعم الاقتصاد بتشجيع الاستهلاك الداخلي أو التصدير أو إنقاذ المؤسسات التي كانت على وشك الانهيار ومن بين هذه الاجراءات نذكر التخفيضات الجبائية ومنحة شراء السيارات الجديدة والتخفيض في نسب الفائدة الخ ...

التحسن النسبي في وضع اقتصاد تلك البلدان يرافقه تراجع البطالة بل على العكس من ذلك فقد ازدادت تفاقما فنسبة البطالة بلغت 10,2% في الولايات المتحدة في أكتوبر 2009 وأعلن عن هذا الرقم أسبوعا فقط بعد أن وقع الإعلان قبل أسبوع فقط أن الإقتصاد الأمريكي سجل نموا بـ 3,5% خلال الثلاثية التالية من سنة 2009 تشير الى أن 7,3 ملايين شخص فقدوا شغلهم في الولايات المتحدة منذ بداية الأزمة أي منذ نهاية عام 2007 علما أن هذا الرقم لا يأخذ في الاعتبار لملايين الأشخاص الذين أعياهم جهد البحث عن الشغل ، وإذا ما احتسبناهم فإن نسبة البطالة ستبلغ 15,5% في هذا البلد.

أما في أوروبا فإن البطالة تخطت هي أيضا نسبة 10% ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتبلغ 10,7% سنة 2010 و 10,9% عام 2011 ، وأعلن عن فقدان 1,44 مليون شخص لشغلهم في بلدان الاتحاد الأوروبي إلى غاية نهاية الثلاثية الثانية من عام 2009 ولقد ضربت البطالة أجراء العديد من القطاعات نتيجة إفلاس المؤسسات أو إعلانها عن الدخول في مرحلة البطالة الإقتصادية أو تبعا لقرار إدارتها بنقلها إلى بلد آخر أو إلى قارة أخرى حيث يتقاضى المنتجون الحقيقيون أي الأجراء بمختلف أصنافهم أجورا زهيدة مما يمكن الرأسماليين من ضمان هامش من الربح هام.

عصفت إذن الأزمة أولا وقبل كل شيء بالأجراء وانتشرت المظاهر العديدة للفقر ، والبؤس بين صفوف مواطني تلك البلدان الأكثر غنى في العالم وفي حين سجلت العديد من المؤسسات أرباحا قياسية وتفاقت تبعا لذلك الفوارق الطبقية بين الأعراف والأجراء فهؤلاء مطالبون بشد أحزمتهم والانصراف عن المطالبة بتحسين أجورهم في حين يسمح مسيرو المؤسسات لأنفسهم بأن يرفعوا في رواتبهم بالضغط على تكاليف الإنتاج واللجوء إلى طرد الأجراء دون شفقة ولا رحمة وتفيد المؤشرات أن تردي وضعي التشغيل في تلك البلدان ستتواصل حتى نهاية هذا العام ، ولئن تسمح الزيادة في الناتج الداخلي

كثير الحديث عند نهاية العام الماضي عن استعادة نسق النمو في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الإتحاد الأوروبي لحيويته بعد أن زعزت الأزمة المالية العالمية ثم الأزمة الإقتصادية العالمية اقتصاديات تلك البلدان.

وبدأت تعود النبرة التفاؤلية لدى مسؤولي تلك البلدان وانطلق الخبراء الإقتصاديون لدى مختلف الدوائر المالية العالمية والمحلية في إشاعة جوّ من التفاؤل والترويج للفكرة القائلة بأن البلدان الإمبريالية الكبرى بدأت مرحلة الخروج من الركود بفضل حيوية بورصاتها وانتعاش صادراتها وارتفاع إنفاق الاستهلاك الداخلي الذي دفع المفوضية الأوروبية لأن تؤكد أن نسبة نمو الإنتاج الداخلي في بلدان الإتحاد الأوروبي ستكون ايجابية هذه السنة (7,0%) وستبلغ 6,1% في سنة 2011 بعد أن أدركت أدنى مستوياتها في 2009 منذ الحرب العالمية الثانية إذ تراجع اقتصاد بلدان الإتحاد الأوروبي في مجمله إلى نسبة سلبية بلغت 1,4%.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت في أواسط شهر أكتوبر عن تسجيل الإقتصاد الأمريكي نسبة تطور بـ 5,3% خلال الثلاثية الثانية من عام 2009 وهذا ما جعل المفوضية الأوروبية تتوقع أن يدرك الإقتصاد الأمريكي نسبة نمو ايجابية بـ 2,2% خلال السنة الجارية شأنه في ذلك شأن إقتصاد اليابان (1,1%) .

إن هذه النسب متواضعة جدًا ومن حقنا أن نتساءل لماذا إذن تتعدّد التصريحات المفعمة بالتفاؤل والمؤكدة أن تلك البلدان تجاوزت أزمتها .

للإجابة عن هذا التساؤل تجدر الإشارة إلى أن نسق النمو في بلدان الإتحاد الأوروبي بلغ بصعوبة كبرى وبعد مرور سنوات عديدة نسبة 2,3% عام 2006 و 2,9% في السنة المالية لينخفض إلى 0,8% في 2008 ثم إلى 1,4% في العام الماضي وهذه نسبة متوسطة لعموم بلدان الإتحاد الأوروبي .

وتفاوتت حدة تدهور الإقتصاد من بلد أروبي إلى آخر على النحو التالي :

البلد	نسبة تراجع النمو %
ألمانيا	5,1
إيطاليا	5,0
المملكة المتحدة	4,3
إسبانيا	3,7
فرنسا	2,9

إذ تفيد المؤشرات أن الاستثمار داخل تلك البلدان أو خارجها سوف لن تتطور إلا ببطء لأن طاقة الانتاج تفوق بكثير حجم الانتاج.

ولاشك أن هذا الوضع سيؤدي حتما إلى تصاعد وتيرة التحركات الإجتماعية وتجذرها خاصة في صفوف الأجراء والشباب ، وسوف تكون لها تداعيات سياسية بالتأكيد وتزعزع الأحزاب اليمينية أو الاشتراكية الديمقراطية الحاكمة وتضعفها.

الخام بنسبة 1,2% سنة 2010 وبنسبة 1,7% خلال العام المقبل بإعادة سوق الشغل إلى ما كانت عليه قبل الأزمة ويؤكد الخبراء أنه طالما لم تبلغ هذه البلدان نسبة نمو تتراوح بين 2% و5,2% فإنه لا يمكن إعادة إحداث مواطن الشغل التي تحطمت، إذن سجلت في اقتصاديات البلدان الرأسمالية الامبريالية بداية "انتعاشة" دون أن تكون مصحوبة بخلق مواطن شغل جديدة ودون التمكن من إيقاف شبح البطالة الزاحف على ملايين الأجراء إلا أن هذه الانتعاشة هشة لأنها تحققت بفضل إجراءات "منشطة" ظرفية انتهى مفعول البعض منها فيما ينتظر أن يحل أجل انتهاء العمل بما تبقى نهاية هذا العام.

ولا ينتظر أن يتطور نسق الطلب الداخلي في تلك البلدان نتيجة استفحال البطالة وشح ديون الاستهلاك وتراجع الاستثمار وحذر البنوك من اسناد القروض.



في العراق ينتصر الانتماء الوطني على الانتماء المذهبي

أرضه وعن وحدة ترابه تماما كما يفعل ضد الاحتلال الأمريكي الذي تذيقه المقاومة المسلحة الأمرين. وقد تجلى هذا الموقف الشعبي في المظاهرات الممتدة من الشمال في الموصل وكرموك إلى الجنوب في كربلاء والبصرة. هذا الامتداد يقيم الدليل على أن شعبنا في العراق يرفض التفريط في هويته الوطنية العربية لفائدة الهوية المذهبية إذ ذهب في اعتقاد المتشائمين أو العازفين على أوتار الطائفية أن العراقيين يتدرجون نحو التفريط في الجنوب لفائدة إيران المرتبطة بشيعة العراق مذهبيا خاصة وأن كربلاء بالذات تربط بين شيعة العراق وشيعة إيران في المذهب ولها رمزية تاريخية فهي رمز للمعارك بين السنة والشيعة وفيها قتل الحسين بن علي. ولكن مهما تفاقم الصراع الطائفي ومهما حاولت قوى الهيمنة تغذيته وتوظيفه لصالحها فإن الروح الوطنية والانتماء القومي العربي هو المنتصر والرسالة التي بعث بها شعب العراق من خلال تلك المظاهرات المنددة بالاحتلال الإيراني للآبار النفطية العراقية قد وصلت لبعث العراقيين من خلالها [قف عند الخط الأحمر]. وسابقا خرج العراقيون في مسيرات حاشدة رافعين شعار [لا سنة ولا شيعة هذا الوطن ما نبيع] فهل سيستوعب الإيرانيون الدرس؟

بالرغم من كوننا نرفض التحرشات الامبريالية بإيران والتلويح بالعقوبات الاقتصادية ضدها والإشارة إلى احتمال شن العدوان العسكري عليها في حالة عدم إذعانها للمطلب الامبريالي بالتخلي عن حقها في امتلاك الطاقة النووية بدعوى قدرتها على تحويلها إلى سلاح نووي قد يدمر المنطقة برمتها (وكان السلاح النووي الصهيوني بعيد كل البعد عن هذا الاحتمال المدمر)، بالرغم من رفضنا هذا فإننا في المقابل نرفض ومن منطلق وطني عربي التدخل الإيراني في الشأن العراقي لترتيب الأوضاع بما يخدم مطامح إيران في الهيمنة الإقليمية إلى حد السيطرة على بعض المناطق العربية كالجزر الخليجية الثلاث. وقد أكدت النزعة الهيمنية أخيرا من خلال احتلال القوات الإيرانية لبعض الآبار النفطية العراقية في الجنوب (الفكة) من أجل استغلالها. والمثير للانتباه في بداية العملية هو الموقف المحتشم للحكومة العراقية التي نصبتها الإدارة الأمريكية على أن الأمر شأن عراقي يتعلق بعلاقة الحكومة العراقية مع الحكومة الإيرانية وهو ما يؤكد صحة التحليل القائلة بوجود بعض التفاهات الإيرانية الأمريكية حول تقاسم النفوذ في هذا القطر العربي. لكن المثلج للصدر هو وقوف الشعب العربي العراقي في وجه هذه السيطرة معلنا دفاعه عن

في الذكرى الأولى للعدوان الصهيوني على غزة

الصهيونية وأحرقت أراضيها الفلاحية الأسلحة الكيميائية. ويزداد الحصار ظلما وقسوة باعتزام النظام المصري المتواطئ مع الامبريالية الأمريكية إقامة جدار فولاذي يمتد تحت الأرض للقضاء على الأنفاق التي كانت تمثل شريان الحياة في القطاع مما يهدد بالقضاء على ما تبقى من معالم الحياة فيه. ويتم ذلك بتنسيق كامل مع الصهاينة الذين أعلنوا عن عزمهم إقامة جدار إلكتروني عازل على الحدود بين فلسطين ومصر. تمرّ الذكرى الأولى والمشاريع الاستسلامية تطبخ بترتيب أمريكي وبشروط صهيونية ترفض الاستجابة حتى للشروط الدنيا التي تطالب بها سلطة محمود عباس لتصبح قادرة على تسويق هذه المشاريع. هذا الرفض يعمق الوعي بأن هذا الكيان لا يواجه إلا بالقوة سواء كان بالمقاومة المسلحة أو بالانتفاضة الشعبية القادرة على إجهاد المشاريع التصفية وبالرؤية الأمريكية الصهيونية وتؤكد على أن لا حل إلا بالدولة الديمقراطية التي تعيد الأرض لأصحابها الأصليين وتطرد كل محتل دخيل دفعت به الحركة الصهيونية العالمية إلى أرض غير أرضه.

تونس في 2010/01/05
حزب العمل الوطني الديمقراطي

نحيي هذه الأيام الذكرى الأولى للعدوان الصهيوني الذي شنته القوات الصهيونية على غزة في السابع والعشرين من شهر ديسمبر 2008. إنه عدوان إجرامي بالنظر إلى حجم الأدوات الحربية المستعملة وحجم الأثار التي خلفها، إذ راح ضحيته ما يناهز 1500 شهيد وأكثر من 5 آلاف جريح عدد كبير منهم أطفال تقحمت أجسادهم أو تمزقت إلى أشلاء وحركت صورهم الضمير الإنساني الذي هبّ في مظاهرات احتجاجية ومنها المظاهرات الاحتجاجية في الوطن العربي. وفي تونس تحمّلت القوى الوطنية والتقدمية ومنها حزبنا "حزب العمل الوطني الديمقراطي" مسؤوليتها في حشد القوى من أجل التنديد بالعدوان الصهيوني والمشاركة بالإمكانات المتاحة في الوقوف إلى جانب إخواننا في غزة وإسنادا للمقاومة بكل فصائلها. إننا اليوم إذ نحيي هذه الذكرى فذلك كي لا ينسى الضمير الإنساني الشريف هذه المجازر وكي يحقق القطيعة الشعبية مع هذا الكيان الاستعماري العنصري وليس أدل على ذلك القرار النضالي الذي فرضته القوى التقدمية وقوى المجتمع المدني في بريطانيا القاضي بإيقاف "تسيبي ليفني" مجرمة الحرب الصهيونية في بريطانيا بالذات. والآن وبعد مرور سنة على العدوان لا يزال الشعب في غزة يعيش تحت حصار ظالم يخنق الحياة في هذا القطاع المعروف بالكثافة السكانية الأرفع في العالم، في أرض دمرت بناياتها ومؤسساتها الآلة العسكرية

لماذا الجدار الفولاذي الذي سيقام تحت الأرض؟

الجيش الصهيوني في تحقيق كل أهدافه من العدوان الأخير ثم إن تدقق الحاجيات عبر الأنفاق ساعد السكان على الصمود وأمن لهم أسباب الحياة خاصة وأن الشعب الفلسطيني تعود على أن يعيش بالحد الأدنى ويواجه الأعداء متى توفر له هذا الحد. وهذا في حد ذاته يشكل أحد أسباب فشل العدو في تحقيق أهدافه فوجب خلق هذا الشعب على الأمر يفقد المقاومة الحاضرة الشعبية عند شن عدوان جديد وشعورا من الأعداء بالخطر الذي تمثله هذه الأنفاق فقد تكثفت اللقاءات السياسية والأمنية بين قادة الدول الثلاثة وخبرائها الأمنيين وكان أهمها اللقاء بين ناتانياهو وأوباما وبين ناتانياهو وحسني مبارك وكان موضوع الأنفاق والإشكاليات التي يطرحها إحدى النقاط التي تم بحثها وتقرر اتخاذ قرار التدابير اللازمة لحل هذا الإشكال وأوكل للخبراء العسكريين والأمنيين الأمريكيين البحث في الحل فكان قرار إقامة هذا الجدار إقرارا لهذا البحث أعدته الولايات المتحدة الأمريكية وتنفذه الحكومة المصرية المحتاجة للدعم الغربي خاصة في هذا الظرف الذي تستعد فيه لانتخابات رئاسية صعبة نتيجة تعاضم الرفض الداخلي لمسألة التوريث أو الاستمرارية وإذا تردت هذه الحكومة في تنفيذ ما يملى عليها فإن التهديد بمسألة الديمقراطية والتداول على السلطة - هذا الحق الذي تريد به الامبريالية الأمريكية باطلا - هو السلاح الذي تشهده في وجه عملائها كلما احتاج الأمر إلى ذلك. فمن أجل الحفاظ على مقاليد السلطة يهون كل عزيز لدى العديد من حكامنا حتى وإن كانت حياة إخواننا في فلسطين المهددين بفقدان ما تبقى من معالم الحياة على الأرض المحروقة في غزة هو الثمن.

بعد سنة من العدوان الصهيوني المدمر على قطاع غزة وما تبعه من معاناة قاسية جراء مخلفات هذا العدوان وما تخلله من عمليات إبادة جماعية ودك لمعالم الحياة فيه تستمر هذه المعاناة بسبب استمرار الحصار وغلغ المعابر من كل الجهات وحتى الجهة التي تربط غزة بأرض عربية أخرى هي مصر. وإمعانا في هذا الحصار الظالم "قررت" الحكومة المصرية إقامة جدار فولاذي في عمق الأرض ليمنع حفر الأنفاق والقضاء على الموجود منها بعد أن عجزت هذه الحكومة والآلة العسكرية الصهيونية على القضاء عليها من نواة الأرض وبعد أن لاحظت التقارير الاستخباراتية أن الحياة مستمرة رغم صعوبتها في القطاع وأن المقاومة تعيد بناء نفسها. وتؤكد لدى الصهاينة والأمريكيين أن المنافذ التي مكنت من هذا هو تلك الأنفاق فكانت المباحثات السياسية والأمنية الأمريكية الإسرائيلية المصرية واتخذت هذه الأطراف القرار ببناء هذا الجدار أملين في أن يحقق ما عجز السلاح الجوي والبري عن القيام به. ولسائل أن يسأل: لماذا أقدمت الحكومة المصرية على هذه الخطوة في هذا الوقت بالذات؟

لقد اعتمدت الحكومة الصهيونية والإدارة الأمريكية تقارير استخباراتية تفيد بأن الأنفاق قد تعاضم عددها إلى أن تجاوزت الألف وتحولت إلى شبكة عوّضت المنافذ البرية وفاقتها فأصبحت متنفسا لسكان قطاع غزة وصارت أغلب الحاجيات تندفق من هناك والمقاومة تجهز نفسها وتعيد بناء قدراتها التي تسمح لها بمواجهة أي عدوان جديد خاصة مع صعود نتنياهو إلى الحكم والذي يحمل في داخله رغبة انتقامية شديدة لفشل



سأقطع هذا الطريق

سأقطع هذا الطريق الطويل، وهذا الطريق الطويل، إلى آخره
 إلى آخر القلب أقطع هذا الطريق الطويل الطويل الطويل ...
 فما عدت أخسر غير الغبار وما مات مني، وصفُ النخيلُ
 يدل على ما يغيبُ . سأعبر صفَّ التخيل . أحتاج جرحُ إلى شاعره
 ليرسم رمانةً للغياب؟ سأبني لكم فوق سقف الصهيل
 ثلاثين نافذة للكناية ، فلتخرجوا من رحيلٍ لكي تدخلوا في رحيل .
 تضيق بنا الأرض أو لا تضيقُ . سنقطع هذا الطريق الطويل
 إلى آخر القوس . فلتتوتر خطانا سهاماً . أكنا هنا منذ وقتٍ قليلٍ
 وعمّا قليل سنبلغ سهم البداية؟ دارت بنا الريح دارت ، فماذا تقول؟
 أقول: سأقطع هذا الطريق الطويل إلى آخري.. وإلى آخره.

محمود درويش

الإرادة " لسان حال حزب العمل الوطني الديمقراطي "
 موقع " الإرادة " : www.hezbelamal.org/alirada
 البريد الإلكتروني: alirada@hezbelamal.org

للإشتراك في قائمة مراسلات الحزب

ارسل رسالة فارغة موضوعها **SUBSCRIBE**

الى aliradainfo-request@listas.nodo50.org